في هذا الفصل تعرضنا للسياسات والخطط التي اعتمدت عليها ماليزيا من أجل الوصول الى التنمية في مجال الاقتصاد والحياة الاجتماعية اضافة الى التركيز على محور التعليم باعتباره يرتبط ارتباطا وثيقا بالانسان، اضافة الى ضرورة الحديث عن ماحققته ماليزيا من انجازات عند الحديث عن تلك الخطط وفي الأخير تطرقنا الى التحديات التي واجهت الدولة خلال مشوارها التنموي.

المبحث الأول: استراتيجيات تحقيق التنمية في ماليزيا

اعتمدت ماليزيا العديد من الاستراتيجيات من بينها:

المطلب الأول: الإستراتيجية الاقتصادية

أولا: إستراتجية التصنيع :

حدث التطور الذي يشهد التطور الصناعي نتيجة تخطيط جيد وجهد مركز للحكومة، فقد تبنت الحكومة عدد من الاستراتيجيات لدفع عملية النمو للقطاع الصناعي، والتي تضمنت حقبا زمنية للتنمية الصناعية وحوافز الاستثمار وبنية تحتية وتسهيلات أخرى.

هذا التخطيط للبرنامج الصناعي وضع وفقا لقدرات الدولة من تكنولوجيا ورأس مال وعمالة وكفاءتها. ومرت البرامج بمراحل أساسية:[1]

- صناعة الإحلال محل الواردات (1957 – 1967)

- الصناعات الموجهة للتصدير (1970 – 1979)

- الصناعات الثقيلة (1980 – 1985)

- تنمية المنشئات الصغيرة والمتوسطة (1986 – 1995)

- بناء التجمعات الصناعية (1997 – 2005)

وسنتناول في هذا العنصر، المراحل التي أشرف عليها الدكتور محمد مهاتير عند توليه الحكم في 1981، ونلقي الضوء على النجاحات التي حققتها ماليزيا في المجال الصناعي.

- مرحلة الصناعات الثقيلة (1980 – 1985)

تم الترويج لفكرة تشجيع الصناعة الثقيلة في بداية الخطة الخماسية الماليزية الرابعة، والتأكد على تنمية الصناعات الثقيلة والمنشئات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم التأكد على ذلك مرة أخرى في المراجعة

[1] أحمد، جميل الحمودي، **"النموذج الماليزي للتنمية: خطوات محددة و رؤية واضحة"**، متحصل عليه من: www.3almani.org

الدورية للخطة الماليزية الرابعة في 1984، حيث تم التأكيد على ان الصناعات الثقيلة ستساعد على تقوية الأساس للقطاع الصناعي، وكان ذلك بالتوازي مع أهداف السياسة الصناعية والتي تمثلت في:[1]

- تقوية وتحديث القطاع الصناعي .

- خلق روابط بين الصناعات المختلفة .

- تقليل الاعتماد على الدول المتقدمة

- تهيئة فرص زيادة مساهمة القطاع الخاص في الصناعات الثقيلة من الموارد المالية المتاحة والإدارة والخبرات في التسويق والتكنولوجيا.

لقد أنشأت الحكومة شركة ماليزيا للصناعات الثقيلة في 1981 بموجب قانون الشركات لعام 1965، وهذه الشركة مملوكة 100% للحكومة، وكانت مسؤولية عن تصميم وإدارة ومراجعة أداء الصناعات الثقيلة. بما فيها إنتاج السيارات الوطنية والحديد والاسمنت. ولقد تم إنتاج أول سيارة ماليزية (borlton saja) بنجاح في 1985، بينما أنتج الاسمنت المحلي في مصنعين كيده و براك، وحديد التسليح في ترنماو وبرواج وكيدة .

وعقب بدء مرحلة الصناعات الثقيلة، أصابت ماليزيا توابع الكساد العالمي عام 1980 والتي كانت لها آثار سلبية على هذا القطاع، لذا قامت الحكومة بمساعدة هيئة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) بدراسة عام 1983 لمراجعة هيكل برنامج التصنيع بما في ذلك قطاع الصناعات الثقيلة. وقد أوصت هذه الدراسة بإعادة هيكلة البرامج الصناعية القائمة، و تنمية البرامج الصناعية المستقبلية، بانتهاج توجه جسدته الخطة الصناعية الأولى عام 1986-1995 والتي مهدت الطريق لبدء المرحلة الرابعة من إستراتيجية البرنامج الصناعي الماليزي.

الخطط الصناعية الأساسية (1986 – 2005):

شملت هذه الفترة مرحلتي تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبناء التجمعات الصناعية بدأت هذه المرحلة من برنامج التصنيع بالخطة الصناعية الأساسية الأولى (1986 – 1995) والتي كانت لها ثلاثة أهداف رئيسية:[2]

[1] Malaysia .mid-term rewiew of fourth Malaysia plan (1981 – 1985), kuala lumpur, M.Percetakan Negara, 1984, p45.

[2] op.cit.p50.

- التأكد من استمرارية التوسع السريع للاقتصاد من خلال زيادة نمو القطاع الصناعي لتحقيق أهداف الخطة القومية الاقتصادية والخطة القومية الصناعية .

- تشجيع الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية من خلال أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة مرتفعة .

- وضع الأساس لتنمية القدرات التكنولوجية المحلية. وركزت هذه الخطة بالدرجة الأولي على الصناعات الثقيلة، صناعات التصدير المتنوعة، و التنمية المستمرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. و كانت الخطة الصناعية الأساسية الثانية (1996 – 2005) مبنية على الخطة الأولي وتعاملت مع كثير من التحديات التي فرضها استمرار نمو القطاع الصناعي وأهمها :

* تحسين الأسس الاقتصادية وتنمية القدرة على البحث والتطوير، وإنتاج التكنولوجيا محليا، وتوفير القدر الكافي من البنية الأساسية التحتية وخدمات الأعمال المساعدة .

* الحاجة لتسريع وتعميق وتنويع القطاعات الصناعية المختلفة وتشجيع تشابكاتها البينية .

* الحاجة إلى تنمية القدرات على خلق تكنولوجية محلية والقدرة على التسويق والتوزيع .

* تشجيع التشابكات الاقتصادية داخل القطاع الواحد وبين القطاعات المختلفة، من خلال التنمية والتوسيع المستمر للصناعات الخاصة بالسلع الوسيطة وكذلك معالجة الأمور المتعلقة بزيادة الواردات من السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية.

ولقد تضمنت الخطط الأساسية لتصنيع نفس الأهداف، مع ملاحظة أن الخطة الثانية تم تنفيذها بشكل مختلف، حيث أخضعت خطة العمل لمتابعة مستمرة من أجل احتواء المتغيرات الديناميكية في الاقتصاد الدولي. وبغية التنفيذ الفعال، تم تبني إطار مؤسسي جديد للتنسيق بين مساهمات القطاعين العام و الخاص بما يحقق خمسة أهداف إستراتيجية هي: التوجه العالمي، تشجيع التنافسي، تحسين البنية الاقتصادية، إقامة صناعات ماليزية وتشجيع الصناعات ذات المكون المعرفي، ومن ثم أكدت السياسات على أهمية التجمعات الصناعية كوسيلة للتنمية الصناعية وركيزة التنمية المستقبلية للصناعات الثقيلة، صناعات التصدير المتنوعة، وتوسع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.[1]

ويقصد بالتجمعات مجموعة من الأنشطة المتشابكة والمترابطة والتي تضم صناعات مختلفة وموردين وخدمات وبنية أساسية داخل المجتمع الواحد. تدخل الشركات في عملية شراكة مع الموردين والمتنافسين

[1] UNDO,Meduim and long term industial master plan malaysia (1986 -1995) . kuala lumpur , excutive highligts,1985.p120

لحفز النشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة اعتمادا على وعاء ضخم العمالة يساعد على تدفق المعرفة ويطور المهارات بسرعة وكان من المتوقع أن تشكل التنمية الصناعية المعتمدة على التجمعات الأساس لبناء قطاع صناعي منافس على المستوى العالمي. هذا التطور ساعد على تكوين إطار متكامل ومتماسك لوضع سياسات وبرامج موجهة ومنسقة لمقابلة الاحتياجات المختلفة، وتشمل:

- الأمور المتعلقة بالأسواق والترابطات والتشابكات .

- الفرص اللازمة للشركات المحلية والتي تضمن للمنشئات الصغيرة والمتوسطة تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير .

- تحقيق فرص أكثر من خلال الأسواق العالمية .

- تنمية المناطق الصناعية الجديدة.

- الدور المهم للمساعدات والخدمات.

ولم يكن ممكنا تنفيذ استراتجيات التصنيع المختلفة لولا وجود الأنشطة المساعدة التي قدمتها الحكومة مثل تخفيف العوائق البيروقراطية، تنمية الموارد البشرية والتخطيط والبحث والتطوير ومراجعة المناهج التعليمية لمقابلة الاحتياجات المتغيرة لبرنامج التصنيع. وتمثل التزام الحكومة في توفير متطلبات التنمية للخطط الصناعية، والتي تم زيادتها من 1.5 بليون رنجت في الفترة 1991 – 1995 إلى 2.5 بليون رنجت في الفترة 2001 – 2005 .[1]

وبالتوازي مع سياسة التصنيع التي بدأت عام 1984، فان الحكومة شجعت مؤسسات تنفيذية عديدة لتقليل العوائق البيروقراطية، خاصة فيما يتعلق بحيازة الأراضي الموافقة على تراخيص المشروعات الصناعية مما يؤدي إلى التشجيع على تدفق استثمار الأجنبي بالتالي إلى توسع القاعدة الضريبية وزيادة مختلف الضرائب في أرباح الشركات .

ويتم توفير احتياجات العمالة في القطاعات المختلفة في الاقتصاد بما فيها القطاع الصناعي من خلال تخطيط و تنمية الموارد البشرية، وهذا يتضمن إعداد العمالة اللازمة و المهارات من خلال التدريب الصناعي للالتحاق بالعمل، وكذلك تدريب أثناء العمل عن طريق شركات متخصصة . و كانت مؤسسة الإنتاجية القومية ومؤسسة تاديران نيجارا في مقدمة المؤسسات التي وفرت البرامج التدريبية لمختلف

[1] Malaysia, economic report 2003-2004 kuala lumpur , ministry of finance ,2003.p 37

أنواع العمالة، كما استخدمت الإعفاءات الضريبية كأداة لتشجيع المؤسسات على زيادة التدريب والتنمية البشرية.[1]

خلاصة القول، أن الاستراتيجيات الصناعية التي اتبعتها ماليزيا تركت أثرا واضحا على التنمية الصناعية والنمو. واحتاج الاقتصاد لأكثر من عقد ليتحول من مرحلة الصناعات اخلال محل الواردات الى التصنيع للتصدير ثم الصناعات الثقيلة .

وقد تحقق ذلك من خلال اعادة هيكلة الاقتصاد حيث حل القطاع الصناعي محل القطاع الدولي وأصبح الدافع الأساسي للنمو. كذلك ترك الهيكل الاقتصادي الجديد أثرا واضحا على تأمين معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة، و تخفيض معدلات البطالة خلال أربعة عقود الأخيرة منذ الاستقلال

ثانيا : إستراتجية الخصخصة :

ذكرنا أن ماليزيا خلال الثمانينيات من القرن الماضي أدركت ضرورة التوجه الى تشجيع القطاع الخاص على الانخراط في الحياة الاقتصادية بصورة أكثر جرأة و شمولية، و بدون حدود تقف في طريه، شريطة ان يصب ذلك في مصلحة البلاد العامة وأن لا يقف في وجه استقرار المجتمع الماليزي الذي ينبني على التوازن الاقتصادي بين عناصره، و لذلك توجهت ماليزيا الى خصخصة المشروعات التي تملكها الحكومة.[2]

ولقد بدأ التفكير في التوجه للخصخصة مع تولي الدكتور محاضير محمد رئاسة الوزراء في 1981 في العام الثاني مباشرة لتوليه هذه المسؤولية، أعلنت سياسة الخصخصة في ماليزيا .

ومنذ بدأ تطبيقها في 1983 الى 1990، بلغ عدد المؤسسات والمشاريع المحالة للقطاع الخاص 26 مؤسسة تمثلت 15 منها في تحول مؤسسات حكومية موجودة وراسخة الى القطاع الخاص والباقي عبارة عن مشروعات بنيوية أخرى كانت ستتولاها حكومة أخرى .[3]

1- أهداف الخصخصة :

لقد حددت ماليزيا أهداف عملية الخصخصة كالتالي :

---

[1] Malaysia, economic report 2003-2004, Op . cit, p40

[2] عبد الرحيم، عبد الواحد، **مرجع سابق**، ص 26 .

[3] نبيه، فرج أمين الحصري، **تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الاسلامي**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي،2009، ص 52 .

- تخفيف الأعباء المالية والإدارية على عاتق الدولة .

- تحسين الكفاءة الإنتاجية .

- تعجيل النمو الاقتصادي.

- تقليص حجم ودور القطاع العام في الاقتصاد الوطني لما يترتب عليه من ضعف في كفاءة الانتاج و إبطاء النمو الاقتصادي. (كانت نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج الإجمالي حوالي 48 %).

- المساهمة في تحقيق أهداف السياسية التنموية الوطنية.

2 – مجالات الخصخصة :

اشتملت عمليات الخصخصة على مجالات كثيرة و كبيرة مثل هيئة الكهرباء الوطنية مؤسسة الطيران المدني، السكك الحديدية، الاتصالات، الموانئ والخدمات البريدية والمواصلات.

ولقد كان عدد الشركات الحكومية يبلغ 900 شركة قبل بدء عملية الخصخصة، قامت الحكومة بوضع مخطط زمني لخصخصة اغلبها، و قامت باعادة هيكلة الشركات الخاسرة قبل عرضها للبيع على القطاع الخاص، لأن ذلك يجنبها التفريط في شركاتها بأسعار بخسة .

3 – أساليب الخصخصة :

لقد اتبعت الدولة أساليب مختلفة في عملية الخصخصة، تتمثل في ما يلي:

- البيع المباشر : و هو بيع المشروعات بكاملها بما فيها الأراضي المقامة عليها .

- بيع الأصول : يتم من خلال هذا الأسلوب بيع الأصول المملوكة للقطاع العام الى القطاع الخاص بالأراضي المقام عليها المشروع أو بدونها .

- تأجير الأصول : يتم من خلال هذا الأسلوب تأجير الأصول المملوكة للقطاع العام الى القطاع الخاص بالأراضي المقام عليها المشروع أو بدونها .

- عقود الادارة : هو نظام يتم من خلاله التعاقد مع القطاع على إدارة المشروع مقابل عائد مادي محدد يدفع للقطاع الخاص الذي يتولى الادارة وفقا لشروط حددتها الحكومة .

و هكذا نرى أن الدولة في اطار تشجيعها و سعيها لخصخصة مشروعات القطاع العام أتاحت أساليب مختلفة تحقق هذا الهدف بشكل يتلاءم و ظروف طبقات القطاع الخاص أيضا أتاحت فرصا جيدة لتسويق

كل مشروعات القطاع العام ، فهنالك مشروعات لا يمكن بيعها بالبيع المباشر ، و لكن يمكن خصخصتها عن طريق التأجير او عقود الادارة مثل الموانئ ، البريد و الاتصالات ، و هنالك مشروعات صناعية كبيرة لا يمكن بيعها الى القطاع الخاص الا على مراحل .

وكانت الحكومة تميل الى تشجيع الملايا بالذات و تعطيهم فرص الاستفادة من مشروعات الخصخصة بأساليبها المختلفة ، إلا انها لم تحرم العناصر الأخرى من ذلك .[1]

و حددت الحكومة اطارا رقابيا فعالا و مرنا لكي تتمكن من متابعة النشاط التجاري في البلاد و كذلك المرافق العامة التي تم خصخصتها لكي تطمئن على أن هذه المشاريع الحيوية التي كانت تتولاها ستكون في أياد أمينة تسعى لتطويرها و الاستفادة منها و الافادة بها في نفس الوقت و خاصة ما يكون نطاق المنافسة فيه محدد مثل : الموانئ أو في المجالات الاحتكارية مثل قطاع الاتصالات والكهرباء .

4 – قضية العمالة :

واجهت التجربة الماليزية في الخصخصة قضية هامة من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية هي قضية العمالة التي كانت تعمل في القطاع العام قبل خصخصته .

وقد تعاملت الحكومة مع هذه القضية من منطق الحرص على مصلحة العمالة و الحيلولة دون فصلهم. ولذلك فقد الزمت المشترين بتوظيف القوى العاملة المنتقلة اليهم لمدة لا تقل عن خمس سنوات و منعت فصلهم إلا للأسباب التأديبية المنصوص عليها في القانون مما اتاح الفرصة للعمال لأقلمت أوضاعهم خلال هذه المدة المحددة فمنهم من وصل الى السن القانونية للمعاش خلال هذه المهلة، و منهم من أثبت كفاءته واستمر في العمل بعد المهلة. والذي حدث ان القطاع الخاص لم يفرط فيما انتقل اليه من عمالة من القطاع العام بل العكس، تمسك بهم ليستفيد من خبراتهم في مجال اعمالهم .

5 – ادارة عملية الخصخصة :

أنشأت الحكومة الماليزية وحدة يطلق عليها " وحدة التخطيط الاقتصادي " مكلفة بإدارة عملية الخصخصة . هذه الوحدة تتبع مجلس الوزراء الماليزي مباشرة ، تقدم اقتراحاتها لمجلس الوزراء و في حالة الموافقة عليها تقدم الى البرلمان ومجلس الشيوخ للموافقة النهائية على عملية البيع المدعمة بالاقتراحات وحدة التخطيط الاقتصادي .

[1] نبيه، فرج أمين الحصري، **مرجع سابق**، ص 55.

هذه الوحدة تتمتع بالمرونة الشديدة فهي ترسم خطتها كل عامين وتتعامل مع كل مشروع على حدى، حسب ظروف المشروع وظروف المتقدمين لشرائه. وتعمل هذه الوحدة حسابا للتغيرات التي تطرأ على الساحة الاقتصادية و الاجتماعية و تدرك ان القطاعات المختلفة

تواجه مستجدات وتحديات مختلفة، وكذلك ترسم خطتها كل عامين وتراجعها كل عام وتعدلها حسب الحاجة والمستجدات. لذلك يستفاد من التجربة الماليزية أهمية الإدارة الحازمة و المرنة في الوقت ذاته التي تواجه المشاكل و العقبات عند حدوثها و تسخر إمكانياتها لتقديم الحلول المناسبة و تتابع تنفيذها أيضا.[1]

ولقد نجحت عملية الخصخصة في ماليزيا نجاحا باهرا انعكس في تحقيقها معدلات عالمية من الاداء الاقتصادي، حيث ان معدل النمو وصل الى 8 % سنويا حتى عام 1994 .

ونستنتج مما سبق أن عمليات الخصخصة قد تمت بنجاح في ماليزيا بسبب الدقة التي عالجت بها الحكومة عقبات و مشكلات الخصخصة المباشرة والغير المباشرة، و أيضا بسبب الشمولية التي تم بها التعامل مع الخصخصة فقد كانت هدفا و مطلبا حكوميا، استدعى القيام بسياسات وإصلاحات واسعة على مستوى الدولة

ثالثا : تشجيع الاستثمار :

منذ اصدار قانون التقدم عام 1985 ، بدأت الحكومة بتوفير العديد من حوافز الاستثمار بهدف جذب المستثمرين الاجانب، و كانت هذه الحوافز يتم مراجعتها بصفة دورية ويتم تعديلها لمقابلة الاحتياجات المختلفة للمستثمر مما أوجد حزمة من الحوافز تغطي كثير من الأنشطة اللازمة لدفع التنمية الصناعية والنمو، نذكر منها: قانون حفز الاستثمار عام 1986، قانون ضرائب الدخل عام 1987، قانون ضرائب الاستثمار، قانون العمالة، قانون ضرائب الشركات العاملة خارج البلاد، قانون المناطق الحرة، قانون الجمارك، قانون ضرائب المبيعات وحوافز التصدير وزيادات رأس المال المسموحة، حوافز الفنادق و الحوافز الجغرافية .[2]

[1] نيبه فرج أمين الحصري . **مرجع سابق** ص 58

[2] كمال، المنوفي، جابر، سعيد العوض. **مرجع سابق** ،ص 209

في 11 سبتمبر 2003 قدمت الحكومة قانونا جديدا لحوافز الاستثمار الجديدة في انشطة التصنيع و الزراعة و السياحة و الخدمات، البحث والتطوير والتدريب، أنشطة حماية البيئة وقطاعات أخرى ذات علاقة بالخدمات .

بالإضافة الى الاعفاء الضريبي فان المستثمرين استفادوا من توفير مناطق صناعية مناسبة لهم، خاصة مناطق التجارة الحرة والتي تنتج بهدف التصدير لهذه المناطق الحرة التي كانت مخصصة في الأساس للمناطق الصناعية الأساسية مثل: سلنجور وبينانج ولكنها امتدت الآن لتشمل مناطق أخرى مثل جوهور ونيجاري وسيميالين وكيده وناهانج وبراك. ويوجد الآن إحدى عشر منطقة أخرى للتجارة الحرة منتشرة في أنحاء البلاد .

صرح الدكتور محمد مهاتير في ورقة مقدمة في حوار قيادات المشاريع التجارية في طوكيو في نوفمبر 1997، ان ماليزيا كانت دائما تشجع الاستثمار الأجنبي نظرا لمساعدته في النمو السريع في الاقتصاد الماليزي و ستظل هذه السياسة تلعب دورا رئيسيا في جهودنا لنصبح مجتمعا تصنيعيا بشكل كامل بحلول عام 2020 ، فلقد كانت الاستثمارات الاجنبية في قطاع التصنيع وحده في ازدياد مستمر ومن عام 1991 حتى اكتوبر 1997 وصلت الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى 34.78 بليون دولار. وترتيب الدول، كانت اليابان هي أكبر الدول بمجموع كلي للاستثمار الذي صادقت عليه ماليزيا بما قيمته 7.39 بليون دولار، و كانت الولايات المتحدة الأمريكية من بين أهم المستثمرين (5.9 بليون $)، تايوان (4.66 بليون $) سنغافورة (3.93 بليون $)، كوريا (1.74 بليون $) و فرنسا (1.71 بليون $) . وصلت استثمارات هذه الدول وحدها ما نسبته 72.8 % من مجموع الاستثمارات الاجنبية في ماليزيا مما يعكس ثقة المستثمرين في قوة الاقتصاد الماليزي .[1]

رابعا : نظام الادخار و البنوك الاسلامية :

رفضت منذ حصولها على الاستقلال النموذج الاقتصادي الرأسمالي الغربي لعدة اسباب ، فهو نظام لا يحقق طموحات الشعب في ماليزيا لأنه يعمل على تركيز الثروة في يد الأغنياء بينما يزيد الفقراء فقرا و كان من أهم أهداف الحكم في ماليزيا تحقيق التوازن العرقي والاقتصادي في البلاد . و كان الاستعمار الانجليزي للبلاد قد عمل على ارساء هذا النظام الرأسمالي و توطيد اركانه لخدمة مصالح المستقبلية في المنطقة . أيضا نجد ان الحكومة في ماليزيا كانت ترفض النموذج الاقتصادي الاشتراكي لأنها كدولة

[1] محمد محاضير . التحدي . كوالالمبور : دار الفكر ، 2004، ص 171

اتحادية ناشئة كانت ترغب في أن تكون بعيدة عن المد الشيوعي و الاشتراكي الذي كان قد وصل بالفعل الى جارتها اندونيسيا .

من هنا ، لجأت ماليزيا في حل مشكلتها الى أخذ مبادئها الاقتصادية من النظام الاقتصادي الاسلامي وهذا المر لم يأتي بسهولة لأن الصينيين الغنيان لا يدين أغلبهم بالإسلام و يتمسكون بالرأسمالية التي تحقق لهم المحافظة على ثرواتهم و تنمينها دون غيرهم .

ونظرا لهذا التعارض في الطموحات و ما هو على أرض الواقع بالفعل و لقد انتهجت الحكومة الماليزية بعض السياسات التي تحد من توسع النشاط الرأس مالي في نفس الوقت الذي عملت فيه على استلهام بعض مبادئها الاقتصادية من النظام الاسلامي كلما أتيح لها ذلك، حتى ولو اقتصر المستفيدون من ذلك على عنصر الملايا على المدى المنظور فان هذا الأمر سيحقق للاقتصاد شيء من الاستقلالية ويحقق التوازن بين عناصر المجتمع في ماليزيا وهي امور تحفظ كيان الأمة الماليزية على المدي البعيد .[1]

1 – نظام الادخار الاسلامي :

برزت هذه التوجهات نحو الاقتصاد الاسلامي التي تبنتها الحكومة الماليزية منذ تكوين الاتحاد عام 1963. و منذ ذلك الوقت قامت الحكومة بتشجيع و دعم الهيئات التعاونية و الادخارية الخدمية الاستثمارية ، مثل هيئة التأمين التعاوني المحدودة الماليزية التي عملت على تقديم خدماتها للطبقات الفقيرة و المتوسطة في ماليزيا ، في الوقت الذي كانت فيه خدمات التأمين حكرا على الطبقات الغنية فقط .

كذلك برزت هذه التوجهات في هيئة طابونغ حاجي (هيئة ادارة صندوق الحج و شؤون الحجيج بماليزيا) ، حيث حققت هذه الهيئة أيضا نظاما ادخاريا خدميا استشاريا اسلاميا بعيدا عن مشكلات البنوك الربوية و قد حققت هاتان الهيئتان نجاحا واسعا بين المسلمين في ماليزيا حتى انه لا يكاد يخلو بيت ماليزي من الاستفادة من خدماتها و تحرص هيئة طابونغ حاجي على ان تكون انشطتها متفقة مع احكام الشريعة الاسلامية ، و لهذا تستعين بآراء اللجنة الوطنية للإفتاء بماليزيا ، و بعد انشاء البنك الاسلامي الماليزي عام 1983 ، اصبحت الهيئة تستعين بخدمات " لجنة الرقابة الشريعة في البنك " للغرض نفسه .

و اذا كان نظام الادخار الاسلامي في ماليزيا قد بدا من خلال مؤسسات ادخارية استثمارية منفصلة عن النظام البني في البلاد فان ذلك لم يستمر طويلا لأن هذا النظام قد قام بتحريك القوى الخامدة في نفوس الملايا و ادركوا اهمية المجال الاقتصادي الذي كانوا بعيدين عنه

[1] نبيه، فرج أمين الحصري ، **مرجع سابق،** ص 43

لفترات طويلة بسبب الاستعمار الذي عمل على ابقائهم مزارعين محدودي الامكانيات و الطموحات ، إلا أن النظام الادخاري الخدمي و تشجيع الدولة لهم على تلك الشركات و المشروعات و كذلك اشتراطها على المستثمرين الجانب تشغيل نسبة كبيرة من الملايويين في مشروعاتهم بالبلاد . كل ذلك أيقظ فيهم الحس الاقتصادي ، و بدءوا يبحثون عن مؤسسات استثمارية أكبر و أعمق من المؤسسات الادخارية المتاحة ، فكان لا بد من التوجه نحو نظام البنوك في ماليزيا لتوجيهها الى التوجه الذي يرغب أغلبية السكان و هو التوجه الاسلامي .[1]

2 – تأسيس البنك الماليزي :

مع بداية الثمانينات من القرن الماضي قررت الحكومة انشاء البنك الماليزي الاسلامي وقررت أن يكون موعد بداية هذا البنك لأعماله هو الربع الثاني من عام 1983، وصرحت الحكومة للبنك برأس مال قدره 50 مليون رنجت ماليزي في حين ان رأس المال المدفوع هو 100 مليون رنجت ماليزي ، و توزعت ملكية راس المال بين الحكومة الماليزية بنسبة 30 % و هيئات شبه حكومية و شركات و مؤسسات تملكها الحكومة والقطاع العام بنسبة 55 % بينما كان نصيب القطاع الخاص من ملكية رأس المال هو 15 %، مع ملاحظة ان هذا التوزيع لنسبة الملكية كان قبل إعلان سياسة الخصخصة في البلاد، والتي كانت الحكومة الماليزية على وشك الاعلان عنها في ذلك الوقت، بيد انه قد زادت نسبة القطاع الخاص في ملكية البنك بعد ذلك .

وبعد تأسيس البنك الماليزي ومباشرته لأعماله بالفعل في عام 1983، بدا الشعب الماليزي يتذوق حلاوة التوجهات الاسلامية للاقتصاد في البلاد، وبدأ البنك في توظيف العمال توظيفا اسلاميا بالوسائل الاسلامية المقررة شرعا، وادار البنك عملياته بنجاح حتى أن الكثير من البنوك التجارية قد لجأت إلى فتح أقسام للمعاملات الاسلامية حرصا منها على استقطاب مدخرات المسلمين الكثرة التي أحسوا أنها بدأت تتسرب من تحت أيديهم .

وأصبح التوجه نحو النظام الاقتصادي الإسلامي من جانب البنوك يكتسب كل يوم نقاطا جديدة على حساب أي نظام آخر في البلاد، و ذلك لأن الاقتصاد الإسلامي أثبت جدارته وتفوقه على أرض الواقع. وفي نهاية 1994 أعلنت ماليزيا تحول كل مؤسساتها المالية إلى النظام الإسلامي.[2]

المطلب الثاني: السياسة الاجتماعية

[1] نبيه فرج أمين الحصري . المرجع نفسه ص 45

[2] المرجع نفسه، ص 46 .

أبعاد سياسة الدولة في مجال تحقيق التنمية الاجتماعية :

يرتبط مفهوم التنمية الاجتماعية لدى الدولة الماليزية بمفهوم التنمية البشرية و ذلك لاعتبار أن الفرد هو الركيزة الأساسية للمجتمع ، و هو ما جعل الدولة تحرص على زيادة قوة العمل المنتجة و رفع كفاءة و قدرة الفرد على العمل و التحسين المستمر لمستوى معيشته ، مستفيدة في ذلك من التقدم التكنولوجي ، حيث تتعاون الدولة مع القطاع الخاص في توفير عدد كبير من الخدمات الاجتماعية و تأتي على رأسها خدمة مكافحة الفقر و الاسكان و مشكلات الأسرة و فيما يلي سنوضح أبعاد سياسة الدولة الماليزية في هذا المجال .[1]

1- في مجال القضاء على الفقر :

لقد عملت الدولة الماليزية على توجيه المزيد من جهدها من اجل القضاء على الفقر المدقع و النسبي في العقود الأخيرة منذ التسعينيات ، و هو ما أتى بثماره من خلال الدراسات التي قام بها القطاع الحكومي و التي أكدت ان التنمية الاقتصادية السريعة و النمو المتزايد في الداخل ساهما في تراجع معدلات الفقر حيث انخفض معدل من يعيشون تحت خط الفقر من 49.3 % إلـى 17 % و هو ما يبين أيضا أن مستوى الفقر منخفضا بالنسبة للمستويات العالمية ولا يتشابه مع الأشكال الحادة للفقر الموجودة في عدد من الدول الأفريقية ، واتضح كذلك أن أكثر المالزيين فقرا هم الأفراد الكبر سنا، ومن يقيمون بمناطق لا تستفيد من برامج التنمية، وأشارت الاحصائيات أن معدلات الاختلالات الداخلية قد قلت تدريجيا بفضل ارتفاع مستوى الدخل في الريف و توفير عدد من فرص العمل ، كذلك الاصلاحات المستمرة في نوعية التسهيلات العامة المقدمة للمناطق الريفية أدت الى زيادة نسبة المقيمين في هذه المناطق، بالتالي حصولهم على أجور أعلى زادت بمعدلات أسرع من التي زادت بها في الحضر، بالتالي فقد قل عدد الفقراء من 1100000 فردا عام 1980 الى حوالي 619400 فردا عام 1990.

أما من سنة 1990 إلى غاية 1999 فقد تم ملاحظة انخفاض نسبة الفقر في الحضر عن الريف، فقد بلغت في الريف ثلاث أمثال نسبة الحضر، أما الحضر فبنسبة 3.4 % .

كما لوحظ أيضا ارتفاع عدد الفقراء ذوي الفقر المدقع من مالكي المنازل في الريف عن الحضر عام 1990 بنسبة بالغة الكبر وصلت الى 18.1 % ، بينما تضاءلت الفجوة بصورة كبيرة حسب أقام 1999

[1] كمال، المنوفي، جابر، سعيد عوض ،**مرجع سابق** ،ص 269 .

بما يشبه المعجزة لتصل الى 4.1 % و هو ما يدل على مدى حجم الجهود التي تبذلها الدولة لتقليل دائرة الفقر و خاصة الفقر المدقع .

و عليه ، فإنه كانت خطة التنمية الاجتماعية توجه الكثير من الجهود لمواجهة الفقر بالعمل على تحسين مستويات الدخل و معدل المعيشة ، الا أن ظاهرة الفقر لم تكافح تماما و مازالت مستمرة و إن كانت في حدود أضيق بكثير مما كانت عليه في السابق .[1]

2- في مجال الإسكان :

من منطق حرص الدولة على تحسين نوعية الحياة احتلت قضية الاسكان أولوية في برنامج التنمية الاجتماعية ، و هو ما برز في الخطة السابقة و التي امتدت من العام 1997 الى 2000 و الخطة الثامنة و التي امتدت من 2001 الى 2005 ، و قد اهتمت الدولة بصورة أساسية بتوفير المنازل لأصحاب الدخول المنخفضة و المنخفضة المتوسطة ، و ذلك في اطار اهتمامها بتوفير المسكن المناسب لكافة أنماط الدخل ، و هو الهدف الذي تعاون القطاع الخاص مع القطاع العام لأجل الوصول إليه ، فتبنى القطاعين عددا من برامج الإسكان حيث ركز القطاع الخاص على العمل لتلبية كل احتياجات السوق في حين عمل القطاع العام على توفير المساكن للبيع أو الإيجار لأصحاب الدخول المنخفضة و العاملين بالقطاع العام ، حيث أقيمت هذه المساكن استنادا إلى مفهوم مهم عملت الدولة على ترسيخه و هو استقرار الانسان بوصفه ركيزتها الأساسية . و قد خططت الدولة لإنجاز حوالي 800000 وحدة سكنية ، و هو الرقم الذي تم تجاوزه ليصل الى 459480 وحدة أي حوالي 107.4 % من اهداف الخطة و التي أقيمت بصورة أساسية للفقراء و متوسطي الدخل و حدث نفس الأمر بالنسبة للقطاع الخاص الذي هدف لبناء حوالي 570000 وحدة سكنية ، فإذا به ينشئ 737856 وحدة أي حوالي 129.4 % من أهداف الخطة و هي في معظمها مساكن للفئات متوسطة و مرتفعة الدخل .

وامتدت خطة الدولة في مجال توفير السكن الى الريف، حيث طرحت برامج للإسكان هدفت إلى إنشاء 12000 وحدة انشأ منها 3603 وحدة، وقد اهتم القطاع العام بتوفير وحدات اسكانية للعاملين في قطاعات القوات المسلحة والبوليس والانقاذ، ووفرت عددا آخر من الوحدات للمدرسين والعاملين في الخدمات

[1] Jamilah , arrifan, **poverty amidst plenty .research finding and the genger dimension in malaysia** . malaysia ,pelanduk publication 1997.pp8-11.

الطبية خاصة في المناطق النائية، اضافة الى اعتناء الدولة بتوفير العديد من الوحدات الإسكانية المجهزة بالتكن لوجبا الحديثة للعاملين في الجامعات والقطاع الخاص .[1]

3 – في مجال تقديم خدمات اقتصادية اجتماعية تهدف لتحسين نوعية الحياة :

عملا على توسيع مجالات التنمية الاجتماعية ، نفذت الدولة مجموعة متنوعة من البرامج التي استهدفت هذا التوسع الكمي و النوعي في الخدمات المقدمة للمواطنين ، فوفقا للخطة السابقة تم انشاء مراكز للإيواء و مراكز للبائعين الجائلين ، كما واصلت العديد من الهيئات العامة جهودها بالتعاون مع السلطات المحلية من أجل انشاء مزيد من الحدائق العامة و اماكن المشي ومراكز للتسلية، و تم بالفعل انشاء حوالي 24 حديقة عامة و توسيع حوالي 109 حديقة عامة ، كما اطلقت للهدف ذاته حملة لزراعة حزام أخضر من الأشجار حول المدينة، اذ زرعت حوالي 3 مليون شجرة لتحسين البيئة .

وفي مجال تأمين المجتمع ضد مخاطر الحريق أقامت الدولة حوالي 54 محطة حرائق جديدة في مواقع استراتيجية بجانب الأحياء السكنية والمناطق التجارية والصناعية بهدف توفير خدمات فعالة وسريعة لحماية الأرواح والممتلكات، كما عملت على بذل المزيد من الجهود لتنمية وصقل مهارات قدرات الفراد على الانقاذ، كما عملت الدولة على تنظيم برامج لتنمية الوعي العام بالأمان من الحرائق وعقدت حلقات نقاش و مؤتمرات للتوعية في مجال إدارة الكوارث .[2]

وفي مجال اهتمام الدولة بالثقافة العامة سعت إلى اشاعت وتكريس عادة القراءة بين الأفراد وخاصة العامة وتطوير البنية التحتية للمكتبات و تزويدها بكتب كافية وحديثة، وازداد عدد المكتبات من 487 عام 1995 الى 610 عام 2000، كنتيجة لهذه التسهيلات قفز عدد مستخدمي المكتبات من 1.6 مليون عام 1996 الى 4 مليون عام 2000 وعدد المواد المقروءة والاعلامية من 1.5 مليون عام 1995 الى 13.5 مليون عام 2000 .[3]

وكانت الرياضة البدنية أحد جوانب التنمية الاجتماعية، اهتمت الدولة بتنمية الرياضات المختلفة وإدارة النشاطات الرياضية وأصدرت لائحة التنمية الرياضية عام 1997 وواصلت برامج الرياضية الجماهرية و وفرت لها التسهيلات اللازمة، ومن هذه البرامج: برنامج اللياقة الوطني، المشي، الماراتون، تسلق الجبال، وهي البرامج التي استوعبت حوالي 5 مليون مواطن ماليزي .

---

[1] eighth malaysia plan 2001-2005 . p 501

[2] soon lee ying , shaymala nagaraj .**productivity for sustainable development** , Malaysia ,university of Malaysia press , 1998, p78.

[3] تحسين، المريش، **التعليم الماليزي**، بيروت، الدار المعرفية الجامعية، 2006، ص23

كما تبنى المجلس القومي للرياضة عددا من البرامج في إطار التحضير لمشاركة ماليزيا في المنافسات الدولية الرياضية وذلك لتقوية موقف الدولة في هذا الصدد. فأنشأت العديد من حمامات السباحة و تم الاهتمام باللعاب الأولمبية وهو ما اهلها لاحتلال المركز الرابع في دورة اللعاب السيوية عام 1998 .

كما استضافت ماليزيا عددا من البطولات الدولية المهمة، ومن اجل المزيد من الانجازات في القطاع الرياضي تولي الدولة اهتماما كبيرا لتشجيع الرياضة في المدارس بالتعاون مع وزارة التعليم و المجلس القومي للرياضة، وفي هذا الاطار أنشأت بعض المدارس الرياضية للتلاميذ من سن 13 الى 18 عاما لتعليمهم و تجهيزهم للبطولات الرياضية كما افتتحت العديد من مراكز التدريب ذات المستوى العالي في المراكز الرياضية لإدارة البرامج التدريبية المتخصصة .

و يعد الاهتمام ببرامج الرعاية الصحية فرعا آخ من فروع التنمية الاجتماعية حيث كان اهتمام الدولة بصحة الأم و الطفل و كبار السن على نحو خاص ، و بعد ان كان يوجد طبيب لكل 2569 مريض عام 1990 اصبح يوجد طبيب لكل 1658 مريض سنة 2000 كما زادت وفقا لهذه المبالغ المخصصة للخدمات الصحية من 2498 بليون رنجت خلال الخطة الخمسية و السداسية الى 2650 بليون رنجت خلال الخطة الخماسية السباعية .[1]

4- في مجال معالجة الآثار الاجتماعية للتنمية الاقتصادية :

في أثناء تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من الممكن أن تقع بعض الأخطاء ، مما يستوجب المتابعة و المراجعة بغية تصحيحها . فقد لوحظ في ماليزيا أن التنمية الاقتصادية السريعة مع العولمة أحدثت تغيرات في نوعية الحياة بصفة عامة و هيكل الأسرة بصفة خاصة مما أسهم في زيادة المشكلات الاجتماعية ، و في سبيل معالجة هذه المشكلات تم وضع خطة عمل اجتماعية للتغلب على مشكلات كبار السن و حماية الأطفال و التفكك السري و الزواج و الإسكان و المعوقين و غيرهم ، و انطلاقا من أهمية الأسرة باعتبارها أساس الاستقرار الاجتماعي تبنت الدولة برنامج تنمية الأسرة من أجل مساعدة الأسرة للتغلب على التحديات و المطالب الناشئة من التنمية السريعة ، ووفر هذا البرنامج أنماطا عديدة للتدريب شملت التجهيز للزواج و تنمية قدرات الأبوين في التعامل مع الناشئين و تنمية مهارات المراهقين و تحت شعار

" معا بالأسرة إلى الألفية الجديدة بالوحدة ، بالتضامن ، بالتوافق " ، تبنت الدولة برنامجا خاصا بالأسرة في عام 1999 ، تمثل هدفه الأساسي في زيادة وعي المجتمع لأهمية الأسرة كوحدة أساسية في مواجهة تحديات الألفية الجديدة .

[1] المرجع نفسه، ص24.

و من أجل القضاء على الآثار الاجتماعية لمشكلات التنمية الاقتصادية ، قامت الدولة ببرنامج إعادة الإسكان التي تضمنت المشاركة في المسؤولية بين الأسرة و المجتمع و خاصة العناية لإسكان المعوقين ، كما اتجهت المنظمات غير الحكومية إلى الالتحام بجهود الحكومة في مجال التخطيط و التنظيم و تقديم خدمات اجتماعية لمن يحتاجها ، حيث قدمت الحكومة لهذه المنظمات كافة المساعدات الممكنة بما في ذلك المساعدات المادية و ذلك اعترافا من الدولة بالجهد الذي تقوم به هذه المنظمات في مجال التنمية البشرية .

أما بالنسبة لمستوى العمالة و نسبة القوة العاملة لمجمل السكان ، فيلاحظ انه خلال الفترة من 1980 إلى 1991 زاد معدل السكان العاملين سنويا بحوالي 3.9 % بالمقارنة بالمعدل السابق 2.5 % و بفضل خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية دخل حوالي 1.1 مليون عامل جديد في سوق العمل خلال الخطة الخمسية السادسة من 1990 الى 1995 ، و دخل حوالي 1.2 مليون آخرين إلى سوق العمل خلال الخطة السابعة و هو ما يعني دخول ربع مليون عامل سنويا إلى سوق العمل .

و هكذا استطاعت الدولة الماليزية أن تحرز العديد من النجاحات في مجال معالجة الآثار الاجتماعية السلبية للتنمية الاقتصادية الناشئة و خاصة في مجالات إعادة الإسكان و توفير مزيد من فرص العمل و الارتقاء بمستوى الخدمة الصحية و الاجتماعية المقدمة ، و في خطوات مهمة و مطلوبة من اجل القضاء على الإختلالات التي يمكن أن تحدث في مجال التنمية الاجتماعية من ناحية ، و من أجل العمل على تكامل كافة أبعاد التنمية في ماليزيا من ناحية ثانية

المطلب الثالث: السياسة التعليمية

شهد التعليم في ماليزيا تغيرا سريعا و كبيرا في العقدين الأخيرين من القرن 20، لم يشهده من قبل قد ساعد ذلك ما حدث من تقدم في وسائل الاتصال والمعلومات والتكنولوجيا، فكان على الدولة اتخاذ الخطوات التي تجعلها قادرة على التكيف مع آثار العولمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أدركت انها لا يمكن أن تتقدم بمعزل عما حدث من تطور تكنولوجي في العالم فكان على النظام التعليمي أن يتجاوب مع هذه التطورات، لذا تم تنفيذ العديد من الاصلاحات ووضع العديد من السياسات لجعل التعليم قادر على المنافسة في النظام العالمي الجديد ومتطلبات الألفية الجديدة .

وتوخيا لانجاز هدف إصلاح التعليم، تم مراجعة القوانين الخاصة به التي وضعت في العقود السابقة، و صدر قانون جديد في 1996 الذي أتاح الفرصة لأول مرة للقطاع الخاص للاستثمار في مجال التعليم العالي، كما تم تمرير أربعة قوانين عام 1996 هي :[1]

- قانون انشاء المجلس القومي للمعادلات الذي أكد على أهمية المستوى الأكاديمي والنوعي للتعليم الحكومي والتعليم الخاص .

- قانون الكليات الجامعية الذي اتاح المزيد من الاستقلال المالي و الاداري للجامعات الحكومية لوضع برامجها بما يحقق تميزها .

- قانون مجلس الصندوق القومي للتعليم المالي الذي سمح بمنح قروض للطلاب إضافة لمشروع الادخار .

وتأكيدا على اهتمام الحكومة الماليزية بقضية التعليم أعلن رئيس الوزراء السابق محمد مهاتير على تشكيل لجنة برئاسته في أواخر عام 2002 لمراجعة نظام التعليم بالمدارس القومية.

قد تميزت السياسة التعليمية في ماليزيا بعدة ملامح أهمها :

1- الاهتمام بالتعليم التكنولوجي و ربطه بالبحث العلمي :

صار الاهتمام بإدخال التكنولوجيا والأساليب الحديثة في منظومة التعليم أمرا أساسيا لتطوير التعليم وهناك وعي بين المسؤولين في ماليزيا، بأن استخدام التكنولوجيا والمعرفة هو جوهر العملية التنموية .

في عام 1986، تم وضع أول سياسة قومية خاصة بالعلم والتكنولوجيا، وعملا على تسريع رفع معدلات التنمية الاقتصادية، اتخذت الحكومة الماليزية عدة إجراءات كان من بينها التخطيط لجعل ماليزيا مركزا إقليميا لتكنولوجيا المعلومات، و لقد أبرز محمد محاضير اهتمامه بالتكنولوجيا عند وضع خطة 2020، فقد ورد في هذه الخطة : " أن بناء مجتمع متقدم ومتطور وعلمي، لديه نظرة مستقبلية، لا يمكن أن يكون مجتمعا مستهلكا فقط للتكنولوجيا، و إنما يساهم مساهمة فعالة في التقدم العلمي و التكنولوجي في المستقبل ."[2]

[1] كمال، المنوفي، جابر، سعيد العوض، **مرجع سابق**، ص109 .

[2] Mashkuri, yaacob, **science and technology policy making in malaysia** . cairo, first annual conference department of Malaysia studies , 2003.p 57 .

في عام 2000 ، بلغت ميزانية البحوث و التطوير 0.5 % فقط من الناتج المحلي الاجمالي. وطبقا لإحصاءات وزارة البيئة والعلوم والتكنولوجيا، فإن إجمالي عدد الباحثين في عام 2000 بلغ 23.262 باحثا منهم 34 % من معاهد البحوث الحكومية ، 18 % قطاع الصناعات 48 % الجامعات. ومعظم هؤلاء متخصصون في مجالات العلوم التطبيقية والتكنولوجية وتكنولوجيا المعلومات والزراعة. و طبقا لهذه التقديرات، يوجد 16.5 باحثا لكل عشرة آلاف فرد، و هو معدل متواضع مقارنة مع الدول المتقدمة .

وبلغ عدد العلماء والباحثين 400 باحث وعالم لكل مليون من السكان في ماليزيا، وهذا المعدل منخفض مقارنة بالدول الصناعية التي يتراوح فيها المعدل ما بين 350-650 باحثا وعالما لكل مليون من السكان. لذا فإن المستهدف هو رفع هذا المعدل ليصبح 1000 باحثا لكل مليون من السكان بحلول 2020 ، حتى تكون ماليزيا قادرة على مواجهة التحديات و التطور التكنولوجي و المنافسة الدولية .[1]

وعند وضع خطة التنمية الثامنة (2001 – 2005) خصصت الحكومة 4.7 بليون رنجت لتطوير العلوم و التكنولوجيا، و هذا المبلغ يشمل 1.6 رنجت خصص لتمويل البحوث و التطوير .

هذا و تجدر الاشاة إلى أن اهتمام الحكومة بالعلم و التكنولوجيا برز في ثلاث صور :

أ- تنمية الموارد البشرية المتخصصة في مجال العلوم و التكنولوجيا ، بحيث نفت وزارة البيئة و العلوم و التكنولوجيا برنامجا لتنمية الموارد البشرية في هذا المجال و طبقا لهذا البرنامج تم تخصيص 300 مليون رنجت ، كما تم تخصيص منح للدراسات العليا و دراسات ما بعد الدكتوراه ، بالإضافة إلى وضع برنامج قومي للمنح العلمية، فتم تخصيص 298 منحة للخريجين المتميزين لاستكمال دراساتهم العليا في العلوم و الهندسة .

ب- لزيادة عدد العاملين في مجال العلوم والتكنولوجيا ،تدعم الحكومة برامج لجذب العلماء والمهندسين الماليزيين المقيمين بالخارج ،وقد تم وضع برنامج يتضمن حوافز مالية وغير مالية في ميزانية 2001 لتشجيع العلماء والخبراء الماليزيين المغتربين على العودة للوطن .

ج- عمل الحكومة على استيراد التكنولوجيا من الخارج .

2 – تشجيع التعليم العالي الخاص :

[1] Ibrahim, abu shah, **the human resource perspective towards achieving vision 2020**. mara : institute technology . 1999, p 19 .

قامت الدولة بدءا من عام 1983 بإتباع برنامج لخصخصة المؤسسات العامة، وقد أدت هذه السياسة إلى زيادة استثمارات القطاع الخاص، بحيث وصل مجموع الاستثمارات فيه إلى ثلثي المجموع الكلي للاستثمارات عام 1991، وقد انعكس هذا التوجه نحو الخصخصة على التعليم إذ بدأت مؤسسات التعليم العالي الخاص في الظهور منذ منتصف الثمانينات .

في عام 1990 بلغ معدل الذين يقبلون بمؤسسات التعليم العالي واحد من كل ثلاثة او أربعة من المرشحين للالتحاق بها، وهذا يعني عدم كفاية الماكن بمؤسسات التعليم العالي الحكومية لتلبية رغبات كل المتقدمين، لذا كان الاتجاه على تشجيع القطاع الخاص على انشاء معاهد وكليات خاصة لاستيعاب أعداد متزايدة من الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي .

وبدا التعليم الخاص بتقديم برامج مشتركة من جامعات أجنبية في استراليا و نيوزلندا و كندا و الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يدرس الطالب في هذه الجامعات في ماليزيا لمدة سنتين، ثم يكمل دراسته في الجامعات في هذه الدول أو يدرس في الجامعات الخاصة ويحصل على الدرجة العلمية لهذه الجامعات الأجنبية دون الحاجة للسفر لهذه الدول .

و قد ادى صدور قانون عام 1996 إلى نمو التعليم الخاص العالي ، حيث تم انشاء فروع لجامعات أجنبية مشهورة إضافة إلى إقامة جامعات خاصة محلية في السنوات التالية : واحدة عام 1996 ، ثلاثة عام 1997 ، ثلاثة عام 1998 ، واحدة عام 1999 و تسعة عام 2000 .

و سيما نحو ضبط التعليم الخاص و الحفاظ على نوعية و مستوى التعليم العالي ، أنشأت الدولة المجلس القومي للاعتماد (National Accreditation Board) لتولي مسؤولية مراقبة مستوى و نوعية التعليم العالي المقدم بواسطة المؤسسات التعليمية الخاصة ، و في نفس الوقت توفير التخصيص لتقييم المواد الدراسية التي تقدمها هذه المؤسسات .

3 – البعث العلمية إلى الخارج :

اصبح الانفتاح على الخارج و الاستفادة من الخبرات التعليمية للدول الأخرى ، ضرورة تسعى إليها ماليزيا لتواكب التغيرات العالمية السريعة ، ذلك بهدف توفير كوادر قادرة للتعامل مع المتغيرات الجديدة و الاستثمارات الأجنبية و استيعاب التكنولوجيا المتقدمة ، فراحت ماليزيا تشجع أبنائها على الدراسة في الخارج و ذلك يعود للأسباب التالية :[1]

أ- تشجيع ماليزيا للاستثمارات الأجنبية و انعكاسه على التعليم :

[1] ibrahim abu shah , op.cit p 21.

شجعت الحكومة الماليزية طلابها على الدراسة بدول الشرق الأقصى خاصة اليابان، كوريا الجنوبية، سنغافورة و تايوان للاستفادة من المصادر الجديدة في المعرفة والتكنولوجيا بهذه الدول، لذلك فان دول الشرق الأقصى أصبحت بشكل متزايد مصدر للتكنولوجيا والمعرفة الجديدة وسوقا للمنتجات الصناعية والزراعية الماليزية .

لذا فإن دراسة الطلاب الماليزيين في جامعات هذه الدول تحقق مكاسب مزدوجة ، فهي تؤدي إلى نقل التكنولوجيا من هذه الدول ، كذلك فإن الاستثمارات القادمة من دول الشرق الأقصى سوف تزداد، لأن المصانع مرتكز الخدمات التابعة لها سوف تكون في حاجة لعمالة تعرف لغات هذه الدول وتفهم أسلوب إدارتها و لها خبرة بنفس البيئة الثقافية .

لهذا فأن شركات التابعة لهذه الدول ستفضل تعيين عمالة لديها خبرة مكتسبة في بلادها .[1]

ب- قصور الجامعات المحلية عن استيعاب الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي :

سبقت الاشارة الى ان الماكن المتاحة بالجامعات و المعاهد العالية الماليزية لا تكفي لاستيعاب الطلاب الماليزيين الراغبين في الالتحاق بها ، حيث أن حوالي 60 % فقط من الحاصلين على الثانوية العامة ، هم الذين يجدون أماكن في جامعات و معاهد الدولة ، لذا حاولت الحكومة الماليزية الخروج من هذا المأزق بتشجيع مساهمة القطاع الخاص في استيعاب أعداد من خريجي التعليم الثانوي من خلال البرامج المشتركة بين الجامعات الخاصة و الجامعات الأجنبية و كذلك انشاء فروع للجامعات الأجنبية في ماليزيا ، بالإضافة إلى تشجيع التعليم المفتوح الذي يهدف الى تحقيق التعليم المستمر لمن فاتهم قطار التعليم و انخرطوا في الحياة العملية .

ج- الاقبال على التعليم الديني في المؤسسات الدينية العالمية :

ينص دستور ماليزيا على أن الدين الاسلامي هو الدين الرسمي للدولة ، و تصل نسبة المسلمين بها إلى أكثر من 50 % لذا تهتم الدولة بابتعاث أبنائها للدراسة في الجامعات الاسلامية في الخارج ، و نظرا لأن الأزهر و جامعاته من المؤسسات الإسلامية ذات الشهادة العالمية ، ثمة اقبال كبير من الطلبة الماليزيين على الالتحاق بها حيث وصل عددهم عام 2003 إلى آلاف طالب .

4- الاهتمام بتعليم المرأة :

[1] رجاء، سليم، **العلاقات المصرية الآسيوية**، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2000، ص 333 .

تتخذ كل المجتمعات التنمية الشاملة هدفا لها ، و هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا بحشد جميع الطاقات في المجتمع ، و من بينها طاقة المرأة ، فلا يمكن تحقيق تنمية شاملة دون تنمية المرأة جانبا إلى جنب مع الرجل للمساهمة في نهضة المجتمع و تطويره على كافة الأصعدة .

ويقترن النمو في معدلات التحاق النساء بالتعليم بانخفاض النسل في كثير من الدول، وبالتالي الارتفاع في مستوى المعيشة، فكلما زاد مستوى التعليم بين النساء قل معدل الخصوبة، لن انخراط المرأة في التعليم يؤدي إلى تأجيل سن الزواج، وبالتالي تقليل سنوات الخصوبة، كما أن المرأة المتعلمة تعي أهمية تنظيم الأسرة، فتهتم برعاية أطفالها خاصة في مرحلة ما قبل الدراسة، و هذا ينعكس ايجابيا على التحصيل الدراسي للطفل، وبالتالي يمثل استثمارا في رأس المال البشري .

وعليه يمكن القول ان الاهتمام بقضية تعليم المرأة ،هو في نفس الوقت اهتمام بقضية السكان فالأسرة المتعلمة تنجب أطفالا أقل عددا .

وبشكل عام، تزداد مشاركة المرأة في سوق العمل بارتفاع مستواها التعليمي، إذ وصلت نسبة مشاركتها الى 47.4 عام 1995، و مع ذلك تعتبر هذه النسبة منخفضة مقارنة بالرجال و يشكل الاتجاه نحو الاهتمام بتعليم المرأة أحد الملامح الهامة لتطوير التعليم في ماليزيا، وقد يجلب ذلك زيادة نسبة الاناث، سواء الملتحقين بالتعليم في المراحل التعليمية المختلفة أو العاملين في مجال التعليم العام والجامعي .

ففي عام 2000، بلغ عدد الاناث الملتحقين بالتعليم الابتدائي و الثانوي 2.411.581 تلميذة مقابل 2.473.42 تلميذ ، و بلغت نسبة الملتحقات بالجامعات الحكومية 7.83 % عام 2001 و في عام 2002 بلغت نسبة المدرسات في المدارس الابتدائية 63 % و في المدارس الثانوية الفنية بلغت نسبة الاناث لإجمالي هيئة التدريس 38 % في نفس السنة .[1]

و هذا إن دل ، فإنما يدل على ان المرأة في ماليزيا استفادت من فرص المساواة المتاحة في التعليم كما أن ارتفاع مستواها التعليمي يحفزها على الانخراط في سوق العمل .

5 – التعليم و تنمية الموارد البشرية :

كان هدف محمد محاضير هو اللحاق بالركب الحضاري المتقدم بحلول 2020 و تحقيقا لأهداف رؤية 2020 ، اهتمت ماليزيا بالاستثمار في الصناعات الثقيلة ، و تحويل المجتمع من واقعه الزراعي إلى

[1] Maimunah, ismail , aminah ,ahmad ,women and work in malaysia ,london : ASEAN academic press, 1999 .pp 28-30 .

واقعه الصناعي الحديث ، و قد ترتب عن هذا التوجه زيادة الطلب على العمالة الماهرة ذات المستويات التقنية و الادارية العالية .

و حيث أن نظام الإنتاج العالمي الجديد يحتاج إلى نوعية جديدة من العاملين تستطيع التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة و العقول الالكترونية ، لذا كان التحدي الكبير الذي واجه الحكومة الماليزية في سبيل تحقيق أهداف خطة 2020 هو تنمية الموارد البشرية ، من هنا اتجهت الحكومة إلى التوسع في التعليم و تطويره و الاهتمام بالتعليم الفني و تطوير مناهجه و تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم، و قد بلغت حصة الانفاق على التعليم و التدريب في خطة التنمية السادسة 15.5 % من الميزانية العامة في 1996.

في التسعينات لم يعد تركيز التنمية البشرية على اكتساب المعرفة والمهارات فقط، وانما يتطلب الأمر التوجه نحو خليط من التكنولوجيا والاحصاء والكمبيوتر ولم يعد دور المؤسسات التعليمية تعليمي و تدريبي فقط و إنما أصبح يشمل التعليم مع التدريب المستمر.

وعندما واجهت الدولة نقصا كبيرا في معلمي العلوم و الرياضيات كانت تسد هذا النقص عن طريق المعلمين الذين يأتون من الخارج بعقود ثم يعودون لبلادهم بعد انقضاء مدة من العقود لذا اهتمت الحكومة برفع كفاءة المعلم باعتباره حجر الأساس للعملية التعليمية و ذلك بعقد برامج تدريبية لرفع مستواه التعليمي في المجالات المستحدثة ، و لا شك أن سياسات التعليم خاصة التعليم العالي تنعكس على عناصر قوى العمل كميا و نوعيا ، و ذلك يدل على مدى قدرة العناصر على تلبية حاجات التنمية من العمالة المتخصصة .

ويوضح الجدولين الآتيين مخرجات قوى العمل من الحاصلين على شهادات دراسية مختلفة طبقا للخطة الخماسية الخامسة (1985 – 1990) و الخطة السادسة (1990 – 1995) هذا بالنسبة للجدول الأول ، اما الثاني فيوضح توزيع هذه القوى طبقا للشهادات الدراسية أو المهنية الحاصلين عليها ، حيث يوجد ثلاث مستويات : الأول الحاصلون على درجات جامعية ، الثاني الحاصلون على شهادات دراسية لمدة عامين بعد الثانوية ، و الثالث الحاصلون على شهادات التدريب المهني .[1]

جدول (1)

شهادة التخرج من الجهة المسئولة عن إصدارها خلال الفترة (85-1995)

[1] ibrahim abu shah . op.cit.p17 .

المستوى	التخصص	الخطة الخمسية (85 – 1990)		الخطة الخمسية السداسية (90 – 1995)		الزيادة بالنسبة المئوية
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	
درجة علمية	آداب	67780	% 75.52	50250	% 70.6	81
	علوم	17510	% 14.33	21250	% 5.25	21
	فني	7550	% 29.14	11430	% 80.13	51
	الاجمالي	52840	% 100	82790	% 100	-
دبلوما	آداب	18450	% 7.5	29970	31.53	62
	علوم	7950	% 57.21	10500	% 68.18	32
	فني	10450	% 32.28	15750	% 0.28	51
	الاجمالي	36850	% 100	56220	% 100	53
شهادة جامعية	آداب	2140	% 88.14	13510	% 98.39	531
	علوم	-	-	210	% 62	-
	فني	12240	12.85	20070	% 40.59	135
	الاجمالي	14380	% 100	33790	% 100	-

جدول (2)

نسبة الخرجين (فئة اولى ، ثانية ، ثالثة)

السنة	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث
الخطة الخمسية الخامسة (1985- 1990)	1.00	0.69	0.29
الخطة الخمسية السادسة (1990-1995)	1	0.68	410

من خلال ما تقدم ، يمكن القول أن الحكومة الماليزية ركزت بشكل كبير على قطاع التعليم العالي الذي يعتبر من اهم أسباب الإنجاز التنموي في ماليزيا و الذي يعود الفضل فيه للقيادة المؤمنة بأهمية التعليم، هذه القيادة جسدها محاضير محمد الذي دعا في مرحلة مبكرة من عمره و هو يدرس الطب في سنغافورة قي 1948 المالايويين إلى الاهتمام بالتعليم العالي مؤكدا على ما للتعليم العالي من تأثير في مستقبل أولادهم و بلادهم ، و يمكن تلخيص المبادئ العامة لسياسات الاصلاح في القطاع التعليمي بشكل عام في ما يلي :[1]

- التزام الحكومة بمجانية التعليم الأساسي (11 سنة)

- الاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسة (دور الرياض- les créches)

- تركيز التعليم الابتدائي على المعارف الأساسية و المعاني الوطنية (حب الوطن من الايمان)

- توجيه التعليم الثانوي نحو خدمة الأهداف القومية من خلال تقديم تعليم شامل يتيح للطالب تنمية و صقل مهاراته .

- الاهتمام بتعليم فئة ذوي الاحتياجات الخاصة (31 مدرسة)

- الاهتمام بتأسيس معاهد و مراكز لتدريب العاملين و الأساتذة

- التوافق مع التطورات التقنية و المعلوماتية

- توظيف التعليم الجامعي لخدمة القطاع الاقتصادي .

- الربط بين التعليم و انشطة البحوث .

- الانفتاح على الأنظمة التعليمية المتطورة (خاصة الأمريكية و البريطانية).

- الاهتمام بتعليم المرأة .

وبذلك استطاعت التجربة الماليزية توظيف التعليم لصالح التنمية و تعظيم المحصلة النهائية وإن السياسة التعليمية الناجحة طريق مضمون للنجاح

[1] education in malaysia ,kuala lumpur : ministry of education .1985 . p 8.

المبحث الثاني: تقييم للنموذج الماليزي في التنمية

المطلب الأول: شروط نجاح التجربة الماليزية

هناك العديد من العناصر التي تضافرت لتساهم في نجاح التجربة الماليزية الرائدة من حيث كونها ذات طبيعة خاصة و يمكننا ادراجها فيما يلي:

1. الاصرار على انجاز الخطط التنموية ومتابعتها: لقد حاولت ماليزيا أن توازن بين القطاع الصناعي والزراعي، وذلك في الفترة التي ارتفعت فيها وتيرة التصنيع في العالم المتخلف.
2. الموقع الجغرافي والخيار الانمائي: حيث أن الموقع الجغرافي لماليزيا شجعها على خوض غمار التنمية من خلال الاستفادة من التجربة اليابانية في التنمية الاقتصادية
3. القيادة السياسية الرشيدة: حظيت ماليزيا بقيادة سياسية حكيمة استفادت من أخطاء حقبة اقطاع السلاطين وما نجم عن حكمهم المطلق من فساد سياسي واقتصادي ما قبل الاستقلال. وقد تجسدت هذه الاستفادة في احترام الانسان، والتعامل معه على أساس أنه القيمة الحضارية الأولى؛ أيضا تجلت حكمة القيادة الماليزية في انفتاحها على جميع الأيديولوجيات، وسماحها للفئة المثقفة والمتعلمة بممارسة النقد، وهذه القيادة الرشيدة رفعت الأيديولوجيا الى مستوى أعلى من الدكتاتورية، الأمر الذي ساعد على اطلاق الحريات العامة، بالشكل الذي يخدم التنمية الاقتصادية، ويدفع بها نحو الاستمرار.
4. التعليم والتدريب وممارسة قوة العمل: لقد شجعت ماليزيا البحث العلمي وواكبت تطور الاقتصاد العالمي. وقد ارتبط التعليم في ماليزيا بالتدريب المكثف والواعي، وهو ما يسمح بممارسة قوة العمل على أحسن وجه. كما أن ماليزيا لم تركن الى النماذج الجاهزة، وإنما اشترطت للحصول عليها أن تكون موصولة بموظفين مدربين، فإذا كان التعليم قد ساعد على الارتفاع المطرد

لإنتاجية العمل وتحسين الدخل، فان التدريب شجع على ابتكار نماذج جديدة، وفتح آفاقا واسعة نحو التنمية الاقتصادية.[1]

5. القطاع الزراعي: لقد نجحت ماليزيا في العناية بالقطاع الزراعي وتنويع هياكله الانتاجية. وتمثل هذا النجاح في توسيع صادرات زيت النخيل وأخشاب الغابات، وهو ما ساعد الاقتصاد الماليزي على تخطي حاجز التخلف. وقد تحطمت هذه الحواجز تدريجيا عن طريق تحديث المزارع وتوطين المزارعين في مناطق مريحة شجعتهم على زيادة إنتاجيتهم، والحفاظ على وحدة الريف كمنشأة فاعلة ومشاركة في عملية التنمية الاقتصادية فضلا على تشجيع المشاريع غير الزراعية في المناطق القروية بهدف زيادة دخولهم. كما تم إدخال أساليب التثقيف الزراعي في أوساط الفلاحين عن طريق التوعية، التعليم، التدريب، التحفيز، ورفع القدرات المعنوية والمادية.

المطلب الثاني: الانجازات التنموية في ماليزيا

على الصعيد الاقتصادي:

1. **زراعيا**: بدأت ماليزيا تجربتها في التنمية الاقتصادية بانتاج سلع أولية بدائية مثل المطاط والقصدير وزيت النخيل والأخشاب، وكان نصيب الأراضي الزراعية 16% من مساحة البلاد، مستوعبة 35% من القوى العاملة. وقد تطور الاقتصاد الزراعي فأصبح يسهم بنحو 21% من الناتج المحلي، أما زيت النخيل المسعر بالدولار وماليزيا هي أول منتج عالمي له، فكان يعادل 10% من صادرات ماليزيا سنة 1981؛ اذ أسهم بنسبة 35% في القطاع الزراعي سنة 2005.[2] وأصبح القطاع الزراعي في فترة 1996-2000 يشكل القطاع الاكثر اسهاما في تنمية الاقتصاد بعد التصنيع والخدمات التصنيعية.

لقد حقق القطاع الزراعي انجازات ضخمة خصوصا فيما يتعلق بتنمية المورد البشري في المناطق الزراعية وهذا ما نتج عنه تعزيز الأمن الغذائي، زيادة الانتاجية والمنافسة في هذا القطاع، تعميق الروابط مع القطاعات الأخرى، اضافة الى حفظ واستعمال الموارد الطبيعية بشكل سليم ومناسب.[3] والجدول التالي يبين مستويات الاكتفاء الذاتي في السلع الغذائية:

السلع	2000	2005	2010

[1] ناصر، يوسف، **مرجع سابق**، ص ص 271-275

[2] Poon, wai Ching, **the developement of malayzian Economy**, Malaysia, pearson prentice hall, 2004, p45.

[3] زواوي، بن يوسف، **ماليزيا والتنمية الزراعية**، معهد الثقافات الشرقية، جامعة طوكيو،2002، ص178.

الأرز	70	72	90
الفواكه	94	117	138
الخضروات	95	74	108
الثروة السمكية	86	91	104
لحم البقر	15	23	28
لحم الضأن	6	8	10
الدواجن	113	121	122
البيض	116	113	115
لحم الخنزير	100	107	132
الحليب	3	5	5

المصدر: ministry of agriculture and agro-based industry

2. **صناعيا**: قررت ماليزيا الدخول في مجال التصنيع غير أنها كانت تفتقر الى مهارات التصنيع، ولكن في ظل الارادة السياسية، تمكنت السياسة الاقتصادية الجديدة من احراز النجاح، حيث أفرزت مجتمعا بعيدا عن أعمال التمرد والفوضى فضلا على أن ماليزيا نجحت في اقتحام مجالات صناعة السيارات مثل proton saga وهي أول سيارة ماليزية تظهر في السوق سنة 1983، وقد تم صنعها بمشاركة شركة Mitsubishi اليابانية الا أن 70% من أجزائها من صنع ماليزي.

وقد أسهم قطاع التصنيع في الانتاج المحلي بنسبة 16% في سنة 1970، ثم قفزت النسبة الى 34% سنة 1996، الى جانب ذلك احتلت الصناعات الالكترونية مكانا متميزا في مشاريع ماليزيا المتحدة، وهو ما ساعد على امتصاص البطالة، وتحسين انتاجية العمل، وقد استفاد المواطنون من هذه التغييرات الجديدة بزيادة مداخيلهم وتوزيع الثروة بطريقة ترضي أبناء المالايو الى حد ما.

كما تميزت فترة التسعينات من القرن الماضي بتنامي نفوذ القطاع الخاص، في ظل مراقبة الحكومة الماليزية لمدخلات ومخرجات هذا النشاط الاستثماري ونجمت عن هذه المراقبة مطالب تصب في خدمة المجتمع الماليزي أهمها:[1]

- تنشيط عمليات النمو الصناعي

[1] محمود، عبد الفضيل، **العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 42.

- تعميق التوجه التصديري في عمليات التصنيع
- تحديث البنية التحتية للاقتصاد الماليزي
- مزيد من التعاون الاقليمي في اطار مجموعة بلدان كتلة الآسيان
- تطوير طبقة من رجال الأعمال الماليزيين من ذوي الأصول المالاوية

وقد أسفرت سياسة الاتجاه شرقا عن تطورنصيب قطاع الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الاجمالي، ارتفعت من 13,1% في سنة 1970 الى 33% سنة 1995، بينما ارتفعت العمالة في قطاع الصناعة التحويلية من 448,000 عامل في سنة 1970 الى 1,997,000 عامل في سنة 1995.[1]

3. وعلى الرغم من أن ماليزيا انطلقت في مشاريع ضخمة خاصة بالبنية التحتية كلفتها آلاف الملايين، فانه لم يكن هناك زيادة في القروض الأجنبية. وبسبب تمكنها من تمويل هذه المشاريع من مصادر وطنية، تخلص القطاع الخاص من أعباء القروض الكبيرة؛ فالنظام المالي في ماليزيا يفيض بالسيولة المالية في ضل دفع أسعار فوائد منخفضة من شأنها أن ساعدت القروض الوطنية على تغطية الجزء الأكبر من الاحتياجات المالية للقطاع الخاص، فقبل الأزمة المالية التي عصفت بآسيا كان استقرار العمالة حوالي 2.5 رنغيت ماليزي مقابل دولار أمريكي واحد، و زاد اجمالي الناتج الداخلي بنسبة 8.5 بالمئة سنويا لمدة 10 سنوات متتالية ووصل اجمالي التجارة الخارجية إلى أكثر من 158 مليار دولار أمريكي وهو ما جعل ماليزيا وطبقا لمنظمة التجارة العالمية الدولة رقم 18 بين أكبر الدول المصدرة والدولة رقم 17 بين أكبر الدول المستوردة في العالم.[2]

	1990	1995	2000	2002	2003	2004	2005	2006

[1] المرجع نفسه، ص43.

[2] Mohamed, mahatir, **reflexion on Asia**, Kuala lampur, Milinium books, 2001, p 15.

الناتج المحلي الاجمالي	119082	222473	356401	383213	418769	474048	019451	072555
حسب المصدر الصناعي								
الزراعة	18120	28809	30647	34432	38971	43949	43361	49865
التعدين	14111	13864	37617	34169	41971	56881	73817	845444
التصنيع	28847	58684	109998	112071	120332	144007	154740	170559

اسهام الزراعة و الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا

1990 - 2006

Malayzia : in : key indicators 2007 inequality in asia (manila asian development bank 2007)

على الصعيد الاجتماعي:

1. من جانب آخر استفاد الماليزيون من عوائد التنمية في مجال التعليم، إذ بلغ عدد الطلاب الماليزيين في الولايات المتحدة الأمريكية 17.000 طالب في سنة 1996 وهو ما جعل ماليزيا في الترتيب السابع لأكبر مجموع الطلبة الأجانب في الولايات المتحدة، وتحتل المرتبة السادسة عالميا في الانفاق على التعليم الابتدائي، لقد تم تخصيص 13 بالمئة من ميزانية التنمية لدى الحكومة الفدرالية للتعليم والتدريب وتعد هذه النسبة عالية في الانفاق على التطوير فهي عالية بحسب المعايير الدولية، وتشمل تدريب المدارس والقوى العاملة والمؤسسات والنقابات وغيرها.[1]
2. كما شمل التحسين الوضع الصحي للمواطنين الماليزيين، فعمر المولود الافتراضي بلغ 70 عاما بالنسبة للرجال و 75 عاما بالنسبة للنساء في سنة 2002 مقابل 61 عاما و 65 عاما في سنة 1980 كانت 52.4 % و انخفضت في سنة 1999 إلى 5.1 % و على الرغم من التراجع في مضمار محاربة الفقر سنة 1998 بسبب الأزمة المالية، فقد عادت نسبته إلى الانخفاض ابتداء من سنة 1999 وفقا للشكل (7-3) و على الرغم من أن الفقر لم ينخفض بوتيرة سريعة بعد أن سجل 5.1 % سنة 2002 فان الخطة الماليزية التاسعة (2006- 2010) ركزت على محاربة الفقر وتجنيد المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية

[1] محمد، مهاتير، **علوم التكنولوجيا**، كوالالامبور، اصدارات بيلاندوك، 2000، ص22.

والأهلية للقضاء عليه نهائيا، أو ابقائه على الأقل عند نسبة 2.8 % مع حلول سنة 2010 وذلك عبر الخطوات الآتية :[1]

1- بناء قدرات الفقراء من خلال تحسين فرص حصولهم على التعليم و التدريب على المهارات .

2- بناء الثقة لدى الفقراء بالتحفيز ، غرس التفكير الايجابي ، اشراكهم في الأنشطة الاقتصادية .

3- إشراك الفقراء في التنمية و الحقوق الاقتصادية

4- تسهيل حصول الفقراء على التمويل من ايجاد بنية تحتية أفضل

5- برامج اقتصادية و إنمائية خاصة تشمل السكان الأصليين (البوميبوترا) الأكثر فقرا ، و المناطق الريفية في ماليزيا الشرقية (صباح و سراواك)

6- المساعدة المباشرة لكبار السن و المعوقين و المعوزين

كما درجت ماليزيا على تقديم مساعدات اقتصادية ألى الدول الفقيرة إيمانها بالمساعدات غير المشروطة التي تقدمها الدول الغنية لا تستفيد منها الدول الفقيرة فحسب بل يستفيد منها الطرفان ، فالمستثمرون اليابانيون في ماليزيا لم يستفيدو فقط بل ساعدو الماليزيين على الازدهار أيضا و بالتالي تحولت ماليزيا إلى سوق جديدة للسلع اليابانية و من ثم فإن تقديم المساعدة المحتاجة ينطوي على فائدة مزدوجة و متبادلة ، فالمساعدة مشروع ناجح و يكون الجميع فيه رابحا ، و كما استفادت اليابان من رخاء ماليزيا ، فإن ماليزيا تستفيد من التنمية و الرخاء في أفريقيا ، إن كانت المساعدة موجهة بدافع الرفاهية الاقتصادية .

إن مثل هذه الانجازات مجتمعة ساعدت ماليزيا على الخروج من أزمتها المالية سنة 1997 ظن و ذلك بعد ان اتبعت ضوابط تمثلت في تجميد حسابات الرنغيت في الخارج و اشتراط دخول الرنغيت إلى ماليزيا قبل أن يصبح عديم الفائدة و تثبيت الحكومة لسعر الصرف عند 3.8 رنغيت مقابل دولار واحد وقد ساعد أيضا على تفادي الأزمة توافر احتياط كبير من النقد الأجنبي و مضاعفة الصادرات للدول المتقدمة ، إذ ادى بمصدري زيت النخيل المسعر بالدولار الأمريكي إلى تحقيق أرباح ضخمة ، و بهذا تكون ماليزيا قد تمكنت من انتشال اقتصادها من الوقوع في اشتراطات صندوق النقد الدولي التي قد تنجم عنها مديونية كبرى و زعزعة الاستقرار السياسي كما حدث في اندونيسيا[2].

المطلب الثالث: التحديات التي واجهت الدولة الماليزية

[1] Ninth malaysia plan, economic planning unit , prime ministers departement, malaysia, p 33.
[2] ناصر، يوسف، **مرجع سابق**، ص242

تواجه ماليزيا تحديات على المستويين العالمي والمحلي فعلى المستوى العالمي تغيرت قواعد المنافسة مع بداية عصر تكنولوجيا المعلومات وتزايد تكامل الاقتصاد العالمي وتزايد تحرير الأسواق، ولم تعد مزايا المنافسة لماليزيا تعتمد على عناصر الأيدي العاملة والموارد الطبيعية بل على فعاليتها في إنتاج واكتساب والاستفادة من المعرفة حيث أن المعرفة تزيد من انخفاض التكاليف في الدول النامية لتحقيق منتجات ذات قيمة إضافية، ومع وجود أسواق محلية ضخمة في الدول النامية فإن الدول المتقدمة ركزت على المعرفة كعامل هام للإنتاج ودعمت الصناعات القائمة على التكنولوجيا المتقدمة في مجال التصنيع بما دعم صادراتها ذات القيمة الإضافية وبما يقوض المزايا المقارنة للتصنيع في دول مثل ماليزيا حيث أن الدول الصناعية تُعد أكثر تقدماً من الموارد البشرية والتكنولوجيا والبحوث والتنمية والقدرة الإبداعية والبنية الأساسية، لذا يجب على ماليزيا تكثيف جهودها لكي تظل بين الدول النامية الأكثر حيوية لكي تلحق بركب الدول المتقدمة[1]، وخلال العقد الحالي سوف تقود عملية تحرير التجارة إلى زيادة فتح الأسواق من جانب الدول على المستوى الفردي بما يحقق المزيد من الفائدة للدول التي تتمتع بمكانة متميزة في عملية تحرير التجارة، ومع خفض عوائق التعريفة الجمركية سوف تصبح حدود الأسواق من الناحية الفنية لا وجود لها، إضافة إلى أن التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات لاسيما الإنترنت يقدم فرص وخدمات الإسراع تسهيل الصفقات التجارية في العالم وبتكلفة هامشية حيث أن انخفاض تكلفة الاتصالات سوف يساعد على عولمة الإنتاج وأسواق رأس المال وزيادة المنافسة والإبداع والإسراع بتطبيق تكنولوجيات جديدة في مجال التجارة والاستثمار، لذا يجب على المجتمعات الصناعية والتجارية الماليزية أن تبادر بدعم قدرتها لاحتواء المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية ودعم قدرتها على التصدير، ويحتاج المجتمع التجاري الماليزي لأن يكون أكثر تقبلاً للمعرفة مع دعم المهارات والقدرة الإبداعية وتحديد الإمكانات التجارية.[2]

وعلى الصعيد المحلي يجب دعم القدرة الإنتاجية بمعدلات سريعة مع الإسراع بتفعيل كفاءة رأس المال، ويعود ذلك لأن مساهمة الأيدي العاملة تجاه النمو سوف تشهد تباطؤاً في المستقبل، وأنه طبقاً للاستراتيجية الطويلة الأجل لدعم النمو الاقتصادي فإنه لأمر حتمي أن يتحول اعتماد النمو على القدرة الإنتاجية، لذا سوف تولي ماليزيا اهتماماً بتنمية الموارد البشرية والقدرة الإنتاجية وكفاءة الاستفادة من القدرات التكنولوجية حيث أن النمو المعتمد على القدرة الإنتاجية يقوم على المعرفة الثرية التي تساعد ماليزيا على تحقيق النمو المدعوم مع خفض معدل التضخم الاقتصادي وتحقيق استقرار الأسعار ويقدم فرصة تحسين رفاهية المجتمع من أجل الإسراع بتحقيق أهداف رؤيا 2020.[3]

[1] فارس، الماغوطي، **تحديات الدولة الماليزية**، متحصل عليه من: www.islamonline.net بتاريخ 02 أفريل2013.
[2] مريم، حمد السراج، **تنمية الموارد البشرية في ماليزيا**، عمان، مكتبة النور للنشر والتوزيع،2002، ص65.
[3] المرجع نفسه، ص66.

لقد أبرزت الأزمة المالية الآسيوية 1997-1998 أهمية زيادة ودعم الصمود الاقتصادي في ظل المناخ العالمي المتداخل الذي تتشابك فيه تدفقات رأس المال والتجارة وتكنولوجيا المعلومات حيث أن الأحداث المحلية في دولة ما قد تكون لها تداعيات على جزء آخر من العالم، وماليزيا تتعرض لتلك التأثيرات الخارجية لأن اقتصادها متداخل مع سائر اقتصاد العالم، وحيث أنه من المستحيل الانفصال التام عن تأثير الصدمات الخارجية تحتاج ماليزيا إلى دعم صمودها الاقتصادي والمالي والاجتماعي لكي تتغلب على التقلبات والمخاطر العالمية، وفي ظل مساعيها لدعم الصمود فإنها يجب أن تدعم الوحدة الوطنية وتغذي التسامح في المجتمع، وفي هذا السياق بالرغم من الخطوات الواسعة التي حققتها ماليزيا في خفض معدلات الفقر إلا أن إنجازاتها في مجال إعادة هيكلة المجتمع أقل من التوقعات المحددة، ولقد انخفضت النسبة المئوية لحصة البوميبوترا في الشركات لعام 1999 عنها في عام 1990 حيث أن نسبة التمثيل للبوميبوترا في المناصب الرفيعة أقل من المعدلات المقترحة، وبالرغم من تزايد عدد المشروعات التجارية للبوميبوترا إلا أنها في مجملها محدودة قياساً بالمشروعات التجارية للسكان الغير أصليين حيث أن المشروعات التجارية للبوميبوترا متأخرة في مستوى الاستفادة من التكونولوجيا المتقدمة والخبرة الإدارية، والتحدي القائم يعتمد على معالجة نقاط الضعف بالأسلوب المناسب من أجل تحقيق المزيد من التقدم[1] .

أوجه تطوير سياسة الرؤية الوطنية :

تقوم سياسة الرؤية الوطنية على الجهود التي تضمنتها خطط التنمية السابقة لدعم أسس تحويل ماليزيا إلى مكانة الدولة المتقدمة طبقاً لرؤية 2020، وبالإضافة إلى دعم حيوية وانتعاش الاقتصاد وقدرته على الصمود والمنافسة فإن ماليزيا تهدف إلى دعم الوحدة الوطنية ودعم الثقة في المجتمع وغرس القيم الأخلاقية والديموقراطية والليبرالية وقيم المساواة والتسامح والتقدم والرخاء، وتشمل سياسة الرؤيا الوطنية الاستراتيجيات الرئيسية للسياسة الاقتصادية الجديدة وهي اقتلاع جذور الفقر بغض النظر عن الانتماء العرفي وإعادة هيكلة المجتمع وسياسة التنمية الوطنية التي تؤكد على التنمية المتوازنة حيث أن التنمية المحلية والعالمية تتطلب تغيراً في صناعة السياسة وتنفيذها والإجراءات المتعلقة بالتنمية وتبرز الحاجة إلى التعليم واستغلال الوسائل الإبداعية لتحقيق الفعالية في تنفيذ أهداف التنمية، والقطاع العام سوف يصبح أكثر فعالية وكفاءة من خلال إجراءات رفع القدرة على المنافسة التي يتبناها القطاع الخاص.[2]

وعناصر السياسة الجديدة التي تطرحها سياسة التنمية الجديدة كالتالي :

[1] المرجع نفسه، 67
[2] المرجع نفسه،ص32

- تطوير المعرفة في المجتمع الماليزي.

- دعم الاستثمارات المحلية وتنمية قدرات وكفاءات السكان الأصليين والاستمرار في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجالات الاستراتيجية.

- زيادة حيوية قطاعات الزراعة والتصنيع والخدمات .

- معالجة ظاهرة الفقر في المناطق النائية وبين أقليات البوميبورترا في ولايتي صباح وسروالك وزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة للفئة التي يقل دخلها عن 30%.

- تحقيق المشاركة الفعالة للبوميبورترا والمساواة في الملكية بحلول عام 2010.

- زيادة مشاركة البوميبوترا في القطاعات الاقتصادية الرائدة.

- إعادة توجيه تطوير الموارد البشرية لدعم مبدأ المجتمع القائم على المعرفة. وتتمثل الأهداف الأساسية لسياسة الرؤية الوطنية :

- بناء ودعم صمود الدولة من خلال توثيق الوحدة وغرس الروح الوطنية ودعم النضج السياسي وغرس التسامح والعناية في المجتمع من خلال القيم الإيجابية وزيادة الصمود الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة.

- دعم المساواة الاجتماعية من خلال اقتلاع جذور الفقر وخفض عدم التوازن بين وداخل الجماعات العرقية.

- دعم النمو الاقتصادي المرتفع من خلال تقوية موارد النمو وإصلاح المؤسسات المالية والنقابية والإدارية.

- زيادة القدرة على المنافسة لمواجهة تحديات العولمة وتحرير التجارة.

- تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة كخطوة استراتيجية لرفع القيمة الإضافية في كافة القطاعات الاقتصادية.

- دعم تطوير الموارد البشرية لإفراز قوى عاملة منتجة وفعالة تتمتع بالمعرفة.

- متابعة دعم تطوير البيئة لتعزيز النمو الطويل الأجل.

بناء دولة صامدة :[1]

[1] هدى، بنسكو، **الدول الآسيوية الصاعدة**، بيروت، دار العلوم والمعرفة، 2008،ص 76

ماليزيا لديها سجل حافل بوضع التباينات العرقية والثقافية في نسيج وطن مترابط والذي يخدم كمصدر جيد للقوة والديناميكية والقدرة على الإبداع، وأن الغرض الأساسي للتنمية يتمثل في استمرار وصياغة الوحدة الوطنية استناداً إلى الرخاء والعدل مع توفير الفرص للجميع وإلغاء الفوارق الاقتصادية – الاجتماعية بن وداخل الجماعات العرقية، وسوف يستمر دعم الوحدة والروح الوطنية هدفاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية نظراً للتعددية الدينية والعرقية والغوية والثقافية للمجتمع الماليزي وبالرغم من أن إطلاق الإطار الثالث من خطة التنمية يتزامن مع مرور اكثر من أربعة عقود على تجربة بناء الدولة إلا أن تلك الفترة ليست طويلة إذا قورنت بمنظور التاريخ، فالمجتمعات العرقية المتعددة دائما ما تمثل كيانات هشة، ولكي تكون ماليزيا قادرة على الصمود والمنافسة الدولية فإن تحقيق الوحدة بين طوائفها العرقية المتعددة شرط أساسي لا غنى عنه وجميع السياسات والبرامج والمشروعات سوف تهتدي وتقوم على ذلك المطلب الأساسي لأن المشاركة الفعالة من كافة الجماعات العرقية والدينية تعد جوهراً لضمان تحقيق النجاح لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولمساعي بناء الدولة، [1]وبالرغم من سرعة انتشار القيم والممارسات الدولية إلا أن الماليزيين يجب أن يحافظوا على هويتهم الوطنية وتراثهم لأنه عن طريق ذلك فقط سوف يستطيعون مواكبة التغيرات السريعة والآثار السلبية الناتجة عن العولمة.

دعم المساواة في المجتمع :

سوف تستمر ماليزيا في استراتيجية تنمية المجتمع القائم على الوحدة والمساواة لأهميتها في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والوحدة الوطنية وفي هذا الشأن يتم التركيز على اقتلاع جذور الفقر لكافة الماليزيين بغض النظر عن الانتماء العرقي والاستمرار في تنفيذ إعادة الهيكلة الاجتماعية ويركز الإطار الثالث لمنظور خطة التنمية على سياسة التوزيع والتي تهدف لتحقيق المشاركة الفعالة لطائفة البوميبوترا وحصة الملكية على الأقل بنسبة 30% بحلول عام 2010.

دعم النمو الاقتصادي:

تحتاج ماليزيا إلى دعم النمو الاقتصادي السريع لكي تستطيع تحقيق مكانة الدولة المتقدمة بحلول عام 2020، ومن المتوقع أن يقود قطاع التصنيع والخدمات عملية النمو الاقتصادي بما يوفرانه من مجالات جديدة للاستثمار تبعاً لتوسع الشركات في أنشطة التصنيع والخدمات، سوف يشهد أداء الزراعي توسعاً في إنتاج الغذاء مع تطوير الاقتصاد ليصبح قائماً على المعرفة بما يقدم من تحسينات على القدرة الإنتاجية وزيادة القدرة على المنافسة والمساهمة تجاه توسيع نطاق القاعدة الاقتصادية وتغيير الجهات المحتملة للإنتاج، وبينما سوف تظل الاستمارات الأجنبية المباشرة مشجعة في بعض القطاعات إلا أن الاستثمارات

[1] المرجع نفسه، ص 80.

المحلية سوف تصبح العامل الأساسي للنمو فيما يتماشى مع التغير إلى استراتيجية النمو القائم على العوامل الداخلية، وخلال فترة الإطار الثالث لخطة التنمية سوف يتم المزيد من دعم نمو قطاعات الزراعة والتصنيع والخدمات حيث يتم التركيز على زيادة الإنتاج الغذائي من أجل مواجهة زيادة الطلب المحلي وخفض الواردات الغذائية مع العمل على زيادة الصادرات الغذائية ولهذا الغرض سوف يقوم القطاع الخاص بعمل مزارع تجارية مزودة بمعدات التكنولوجيا الزراعية من أجل دعم جودة المنتجات وزيادة القدرة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج،[1] وفي قطاع التصنيع سوف يتم تحديد المزيد من المجالات الجديدة للنمو التي تعتمد على استخدام التكنولوجيا من خلال استغلال البنية الأساسية المتوافرة حالياً مع التأكيد على أهمية تطوي القدرات الإبداعية وأهمية البحوث والتنمية وتطبيق مناهج التنمية الصناعية العنقودية على مجالات النمو الجديدة مع التركيز على رفع القيمة الإضافية من خلال تطوير التصميمات المحلية وتوسيع رقعة أنشطة التسويق والتوزيع والتغليف والإنتاج والتسليم وتطوير الصناعات المتعلقة بتلك الأنشطة، وفي قطاع الخدمات سوف يتم تكثيف الجهود لتطوير قطاع السياحة والتعليم والصحة والمالية والنقل وتكنولوجيا المعلومات لتكون ذات قدرة للمنافسة العالمية وتتمتع بالمواصفات العالمية، وتطوير الاقتصاد القائم على المعرفة من المتوقع أن يؤدي للإسراع بخلق صناعات جديدة للخدمات التجارية والمصرفية والبريد السريع، ومن المتوقع أن يؤدي التطور السريع لقطاع الخدمات خلال فترة الإطار الثالث لخطة التنمية إلى تقليل العجز في حساب الخدمات بميزان المدفوعات ويعطي مزيداً من الدعم للمكانة الخارجية للاقتصاد.

وتسعى الحكومة لدعم الاستثمارات المحلية الخاصة من أجل توفير شريحة جديدة من الفوائد ولق الثروة في المجتمع حيث أنه بالإضافة إلى فائدة ذلك في دعم قوة الصمود الاقتصادي فإنه سوف يمهد الطريق للتغير تجاه الاعتماد على تحقيق النمو خلال عوامل داخلية بدعم القدرات الداخلية وتطوير التكنولوجيات المتقدمة في الخدمات والإنتاج، ومن أجل دعم الزيادة السريعة في الاستثمارات المحلية الخاصة فإن الحكومة سوف توفر المناخ المناسب الذي يتمثل في اللوائح وإطار العمل القانوني والبنية الأساسية الفعالة وسوف تضمن استقرار المناخ الاقتصادي وتوفير البنية الأساسية من المؤسسات المالية ووضع حوافز للاستثمارات الاستراتيجية، وسوف يستمر برنامج الخصخصة في كونه محور زيادة مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية، وسوف يتم تشجيع المستثمرين المحليين على المشاركة في صياغة تحالفات استراتيجية مع شركاء أجانب من أجل اكتساب الخبرة وخلق أسواق جديدة، ومن أجل رفع مستوى وجودة الاستثمارات المحلية فإنه سوف يتم تشجيع القطاع الخاص على توسيع قاعدته الاستثمارية من خلال اكتساب واستغلال المزيد من التكنولوجيا المتقدمة ورفع كفاءة المهارة للأيدي العاملة والتأكيد على أهمية دور العلوم والتكنولوجيا من أجل زيادة القدرة الإنتاجية وتطوير قاعدة صناعية قوية، وسوف

[1] مريم، حمد السراج، **مرجع سابق**، ص 45

تستمر ماليزيا في تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ضوء تحديث قاعدة التصنيع وفي ضوء إطار العمل القانوني الجيد والاستقرار السياسي اللاسلكية والسياسات الداعمة للتجارة والإدارة العامة الجيدة وتوفير الأيدي العاملة المتعلمة والمدربة،[1] وسوف تعتمد ماليزيا على تلك الأسس في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليس فقط في قطاع التصنيع بل أيضاً في القطاعات الاستراتيجية الأخرى مثل الطاقة وإدارة الموانئ وقطاع المالية، إضافة إلى أنه سوف يتم تشجيع الاستثمارات الأجنبية على الاستثمار في الثروة البشرية ونقل التكنولوجيا وتقديم الخبرة الإدارية ورفع قدرة المنافسة الوطنية ودعم مكانة ماليزيا على الساحة الدولية، وسوف تستمر الحكومة في متابعة السياسات المالية الرشيدة بحيث يتم الاحتفاظ بالعجز المالي على مستويات محددة بما يُبقي خدمة الديون الخارجية على معدلات يمكن إدارتها، ومع تحقيق الانتعاش في الطلب الخاص سوف يقود الحكومة إلى سياسة الفائض المالي وسوف تستمر الحكومة في تركيز نفقاتها على البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية مع دعم نظام الضرائب لإيجاد العوائد ولدعم النمو والمدخرات والاستثمارات وتحقيق المساواة، وتتجه السياسات النقدية إلى دعم النمو على المدى الطويل الأجل من خلال تحقيق الاستقرار المالي واستقرار الأسعار،[2] ومن أجل ذلك التأقلم مع التقلبات العالمية فإن السياسات النقدية الماليزية سوف تتسم بالمرونة في مواجهة التحديات والتي تشمل التحكم في التحركات السريعة للتدفقات القصيرة الأجل لرأس المال وللمضاربات المالية والتكييف مع التحول الهيكلي للاقتصاد والنظام المالي، ومن الشروط الأساسية لدعم النمو الاقتصادي وجود قطاع مصرفي قوي ذو قدرة على الصمود حيث أن دمج المؤسسات المصرفية المحلية إلى عشرة مجموعات مصرفية أدى إلى رفع قاعدة رأس المال وتحسين قدرتهم على مواجهة المخاطر وإدارتها والتحكم فيها.

القدرة على المنافسة :

من المتوقع تزايد المنافسة على المستويين العالمي والإقليمي بعد تنفيذ ترتيبات منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة للآسيان (أفتا) ، إضافة إلى أن التقدم السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سوف يؤدي إلى تكثيف المنافسة، وسوف تشارك ماليزيا بفاعلية في الترتيبات المتعددة الأطراف وتكمل التزامها تجاه فتح الأسواق وتحرير التجارة بما يتوافق مع كفاءتها المؤسسية وأهدافها التنموية لكي تكون تلك الترتيبات تحقق الفوائد المشتركة للجانبين، وتحتاج ماليزيا إلى دعم صناعاتها المحلية ودعم قدرتها الإنتاجية وفعاليتها وكفاءتها وقدرتها الإبداعية من أجل الإيفاء بمتطلبات المنافسة العالمية مع وضع سياسات تتعلق بالتجارة والصناعة والتكنولوجيا لكي تصبح الصناعات والمشروعات المحلية قادرة على رد الفعل الفعال من خلال إنتاج سلع وخدمات تكون قادرة على النجاح في المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية، وسوف يتم تخصيص بعض الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحسين القدرة

[1] المرجع نفسه، ص50.
[2] المرجع نفسه، ص52.

على المنافسة وإيجاد أسواق دولية للمنتجات الماليزية، مع تأسيس المجلس الوطني للمنافسة والذي يقوم على التحكم في توجهات وإجراءات دعم القدرة على المنافسة.
ويعد تحسين القدرة الإنتاجية عاملاً أساسياً لدعم النمو الاقتصادي وقدرة ماليزيا على المنافسة، ولزيادة القدرة الإنتاجية يجب بذل المزيد من الجهد لرفع المهارات وتبني أفضل الأساليب الأمنية والإدارية وتحديث البحوث التنموية وإنتاج منتجات عالية الجودة، وفي هذا الشأن سوف يتم تشجيع القطاع الخاص على مناشدة الحصول على مواصفات جودة دولية واعتراف منظمة المواصفات الدولية بمنتجاته، وسوف تتبنى الحكومة مبادرات لخفض تكلفة الإنتاج مع العمل على زيادة القدرة الإنتاجية والقدرة على المنافسة، وسوف تستمر الحكومة في مراجعة كافة عناصر تكاليف الإنتاج بما في ذلك الضرائب وتكاليف الأيدي العاملة والنقل والمواصلات والوقود لكي تضمن أن ظل ماليزيا تتمتع بمزايا انخفاض تكاليف الإنتاج بما يدعم قدرتها على المنافسة.

تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة :[1]

يعتمد الاقتصاد القائم على المعرفة على اكتساب المعرفة والاستفادة منها حيث أن المعرفة تمثل الأسس التي يقوم عليها النمو، وتطوير الاقتصاد القائم على المعرفة يشمل زيادة القيمة الإضافية لكافة الأنشطة الإنتاجية وإيجاد صناعات مكثفة تقوم على المعرفة الجديدة بما يدعم قدرة ماليزيا على المنافسة ويفتح فرص جديدة أمامها لا سيما وان الفرص التجارية والاستثمارية العالمية أصبحت تتوقف على امتلاك التكنولوجيا، إضافة إلى أن الاستخدام المتزايد للمعرفة والذي يصاحبه قوى عاملة مدربة سوف يساهم تجاه تحسين مستويات القدرة الإنتاجية، كما أن تطوير الاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتجارة الإلكترونية سوف يسهل تأسيس نظام معلومات فعال لدعم التجارة والاستثمار بما يسمح لماليزيا باكتشاف أسواق جديدة وشركاء تجاريين جدد وإنشاء مشروعات استثمارية ماليزية بالخارج حيث أن الاقتصاد القائم على المعرفة سوف يولد أنشطة استثمارية جديدة داخل الصناعات الحالية والجديدة نتيجة لاستقلال التكنولوجيا المتقدمة وعمليات الإنتاج المكثفة القائمة على المعرفة،
ومن أجل تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة سوف يتم وضع خطة رئيسية لذلك الغرض، ومن بين النقاط التي يجب تناولها الموارد البشرية وبحوث التنمية والتمويل، إضافة إلى تغيير كافة شرائح القطاعات لاسيما القطاع النقابي لتصبح أكثر تقبلاً لتبني تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في إتمام الصفقات التجارية، وسوف يتطلب الاقتصاد القائم على المعرفة أن تعمل القطاعات العامة والخاصة والنقابات الغير حكومية في ظل شراكة تعاونية وثيقة حيث تتوافر أسس ذلك التعاون الوثيق في ظل آلية ماليزيا المندمجة من خلال المجلس التجاري الماليزي، وسوف يضطلع القطاع العام بدور داعم يكون فيه

[1] منتهى، مأمون، **العلم طريق المعرفة**، عمان، دار الفرق للنشر والتوزيع،2007،ص23

بمثابة الأساس الذي يقوم عليه القطاع الخاص بدوره في تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة، وسوف يتم دعم حماية حقوق الملكيات الفكرية والتأمينات التي تضمن الإبداع وتحسن تدفق المعلومات، وسوف تتعاون الحكومة والقطاع الخاص والنقابات الغير حكومية على تضييق فجوة التنمية بين المناطق الريفية والحضرية لاسيما في معدلات دخل الفرد بما يتيح فرصاً متساوية ناشئة عن الاقتصاد القائم على المعرفة.[1]

ملخص الفصل الثالث:

آليات المسار التنموي في التجربة الماليزية

تبنت الحكومة الماليزية عدة استراتيجيات في قيامها بعملية التنمية وتتمثل هذه الاستراتجيات في :

الاستراتيجية الاقتصادية :

التصنيع: حيث عملت ماليزيا على وضع استراتيجيات لدفع عملية النمو للقطاع الصناعي والتخطيط للبرنامج الصناعي وفقا لقدرات الدولة من تكنلوجيا ورأس مال وعمالة وكفاءتها وتم الترويج لفكرة الصناعة الثقيلة في بداية الخطة الخماسية الماليزية الرابعة. وكان من اهداف السياسة الصناعية تقوية وتحديث القطاع الصناعي وخلق روابط بين الصناعات المختلفة و تقليل الاعتماد على الدول المتقدمة وكذلك تهيئة فرص مساهمة القطاع الخاص في الصناعات الثقيلة

سياسة الخصخصة: بدأالتفكير في التوجه للخصخصة مع تولي الدكتور محاضير محمد رئاسة الوزراء ي 1981 في العام الثاني مباشرة لتوليه هذه المسؤولية أعلنت سياسة الخصخصة في ماليزيا و حددت ماليزيا اهداف الخصخصة في تحقيق الأعباء المالية و الإدارية على عاتق الدولة و تحسين الكفاءة الإنتاجية و تعجيل النمو الاقتصادي و كذلك تقليص دور القطاع العام في الاقتصاد الوطني مما يترتب عليه من ضعف في الإنتاج و من أهداف الخصخصة أيضا المساهمة في تحقيق أهداف السياسة التنموية الوطنية و كانت الخصخصة في مجالات كثيرة مثل الكهرباء و الطيران المدني و الموانئ و السكك الحديدية و الاتصالات و البريد . و انشات الحكومة الماليزية وحدة التخطيط الاقتصادي مكلفة بإدارة عملية الخصخصة و هي تتبع مجلس الوزراء مباشرة

[1] المرجع نفسه، ص24

تشجيع الاستثمار : منذ اصدار قانون التقدم عام 1985 بدأت الدولة بتوفير العديد من حوافز الاستثمار بهدف جذب المستثمرين وصرح الدكتور محمد محاضير في ورقة مقدمة حوار قيادات المشاريع التجارية في طوكيو عام 1997 أن ماليزيا كانت دائما تشجع الاستثمار الأجنبي نظرا لمساعدته في النمو السريع للاقتصاد و ستظل هذه السياسة تلعب دورا رئيسيا في جهودنا لنصبح مجتمعا تصنيعيا بشكل كامل بحلول 2020 .

نظام الادخار و البنوك الإسلامية : لجأت ماليزيا في حل مشكلاتها إلى اخذ مبادئها الاقتصادية من النظام الاقتصادي الإسلامي حيث قام نظام الادخار الإسلامي بتحريك القوى الخامدة في نفوس الملايا المسلمين و ادركوا أهمية المجال الاقتصادي الذين كانوا بعيدين عنه .

السياسة الاجتماعية :

يرتبط مفهوم التنمية الاجتماعية لدى الدولة الماليزية بمفهوم التنمية البشرية و ذلك لاعتبار أن الفرد هو الركيزة الاساسية للمجتمع و أبعاد السياسة الماليزية في هذا المجال تجلت في مجال القضاء على الفقر و كذلك في مجال الإسكان و في تقديم الخدمات الاقتصادية و الاجتماعية تهدف لتحسين نوعية الحياة

السياسة التعليمية : و قد تميزت السياسة التعليمية في ماليزيا بعدة ملامح منها الاهتمام بالتعليم التكنلوجي و ربطه بالبحث العلمي و تشجيع التعليم العالي الخاص حيث بدأت مؤسسات التعليم العالي الخاص بالظهور في ماليزيا في منتصف الثمانينات و كذلك ارسال البعث العلمية للخارج و هذا لمواكبة التغيرات العالمية السريعة ، وكذلك اولت ماليزيا اهتماما كبيرا بتعليم المراة و تنمية الموارد البشرية و تدريبها للحصول على نوعية جيدة من العاملين تستطيع التعامل مع التكنلوجيا المتقدمة

تقييم النموذج الماليزي في التنمية :

هناك العديد من العناصر التي تضافرت لتساهم في نجاح التجربة الماليزية و منها الإصرار على انجاز الخطط التنموية و متابعتها و الموقع الجغرافي و الخيار الإنمائي و القيادة السياسية الرشيدة و التعليم و التدريب و ممارسة قوة العمل

و حققت ماليزيا إنجازات تنموية مبهرة على الصعيد الاقتصادي زراعيا و صناعيا و كذلك على الصعيد الاجتماعي حيث استفاد الماليزيون من عوائد التنمية في مجال التعليم .

واجهت ماليزيا عدة تحديات على المستويين العالمي و المحلي فعلى المستوى العالمي تغيرت قواعد المنافسة مع بداية عصر تكنلوجيا المعلومات و تزايد تكامل الاقتصاد العالمي و تحرير السوق ، و على الصعيد المحلي يجب دعم القدرة الإنتاجية بمعدلات سريعة مع التسريع بتفعيل كفاءة رأس المال

و تقوم سياسة الرؤية الوطنية على الجهود التي تضمنتها خطط التنمية لدعم أسس تحويل ماليزيا الى مكانة الدول المتقدمة و تتمثل الأهداف الأساسية لسياسة الرؤية الوطنية في بناء دولة صامدة و دعم المساواة في المجتمع و دعم النمو الاقتصادي و القدرة على المنافسة و تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة .